وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم :العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية

(ثنائية الصراع والتعاون)

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم السياسية

التخصص:التعاون الدولي

من إعداد الطالب :

- حمزة بوخاتم

تحت إشراف الأستاذة:

- بوقراص رقية

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة.....اودية مياسة .....رئيسا

الأستاذة ..... بوقراص رقية .....مشرفا مقررا

الأستاذ.....أبصير أحمد طالب.....مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم:**2022/07/12**

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

" أمي تواتية "

أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي محمد "

أطال الله في عمرها

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذتي " **بوقراص رقية** " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة " **بوقراص رقية** "

التي تكرمت بإشرافها على هذه المذكرة ولم تبخل علي بنصائحها الموجهة لخدمتي

فكانت لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات

مقدمة

سعت دول الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي كانت تشكل محورا أساسيا للسياسات الأ وروبية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد كان بين أوروبا و المنطقة العربية عموما عدد من الروابط التاريخية تميزت بحلقات متصلة من التفاعلات المتنوعة وشكل التحول في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية ، بعد الحرب الباردة و الذي ترجم بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأ وروبية –المتوسطية الذي عقد في برشلونة الإسبانية عام 1995بداية لتدخل أوروبي جديد في المنطقة الجنوبية للمتوسط، يرتكز علي سياسة التعاون الاقتصادي و الأ مني، ويهدف إلي تحقيق السياسات الأ وروبية في المنطقة.

كما شكل هذا التوجه الجديد تطبيقا عمليا للاستراتيجيات الأوروبية الرامية إلي زيادة مستوي تدخلها في المناطق الإقليمية المتاخمة للقارة الأوروبية وتدعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الاستعمارية، احتلت من خلالها كل الدول المغاربية، واستعملتها كمنافذ لتصريف الفائض من منتوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوروبية على استيعابها، وبالتالي تفادي مشكل التضخم والكساد.

إن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما ، ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح ،لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرا لتوسطها ثلاث قارات (أوروبا ،وشمال إفريقيا ،و غرب آسيا)، ومهدا لأعرق الحضارات ،ومعبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي ، كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

فخروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الدمار والاستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على

البترول والغاز كمصدر وحيد وحيوي لمداخيلها من العملة الصعبة ، واستمرت طبيعة العلاقات الإقتصادية بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية بغلبة هذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنفة من الدول الأوروبية .

انطلاقا من أهمية منطقة المتوسط بصفة عامة و منطقة المغرب العربي بشكل خاص عمل الاتحاد الأوروبي علي تطوير سياسات التعاون بين ضفتي المتوسط أ ين شهدت نموا تصاعديا تحت مسميات مختلفة من الشراكة الاورو– متوسطية إلى سياسة الجوار الأ وروبية وصولا إلى الاتحاد من اجل المتوسط بهدف إنشاء منطقة للسلام والازدهار والأ من وتحرير التجارة إنطلاقا من هذه الاعتبارات فان للبعد الاقتصادي دورا كبيرا في رسم معالم العلاقات الأوروبية المغاربية، وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ، ووصفها بسمات جديدة .

مبررات اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه أن لكل باحث أسباب و دوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية و أخرى ذاتية

أ– الأسباب الموضوعية

يعود اختيارنا للموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوى الوطني والدولي ، كذلك من خلال الإطلاع الجيد على حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على دول المغرب العربي وأيضا لمحاولة إلقاء الضوء على حجم المبادلات في المتوسط، وفهم أهم أبعاد وانعكاسات العلاقات الأوروبية المغاربية مع التركيز على استرتيجيته على الطرفين.

ب– الإنعكاسات الذاتية:

تمثل الأهمية الجيو إستراتيجية للبحر المتوسط ودورها في العلاقات الدولية عنصر أساسي ومهم لاختيارنا الموضوع وجلب مولاتنا لدراسته، كما أن الموضوع يدخل ضمن

التخصص و يعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في المجال الاقتصادي والسياسي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة ومتجددة.

أهمية الدراسة

يبرز هذا البحث في كونه من بين أهم مواضيع الوقت الحالي خاصة بالدول المغاربية، حيث تتوقف عليه إلى حد كبير إقصاء أو إدماج اقتصاديات الدول المغاربية في الاقتصاد العالمي.

تتعدد أهداف دراسة الموضوع أهمها:

1 الأهداف العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتعلق بحساسية و تعقد العلاقات الأورو متوسطية في ظل العلاقات الدولية الراهنة و هو صلب حقل العلوم السياسية .

أيضا تتمثل في دراسة الموضوع و تقديم رؤية واضحة عنه، عن طريق أسلوب علمي يوضح التأثيرات الداخلية و الخارجية للموضوع. و يمكن تلخيص جملة من الأهداف أهمها:

– إيضاح الخلفيات النظرية ومميزات النظام الدولي.

– دراسة وتحليل اتفاقية برشلونة المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية .

– إلقاء الضوء على مسار دول المغرب العربي و أهم العوائق التي تواجهها .

– تبيان وضعية دول المغرب العربي اتجاه مشروع الشراكة المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي.

2 الأهداف التطلعية:

يتمثل في تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع تحاول إعطاء كيفية النظر للعلاقات الدولية عموما والعلاقات الأورو–مغاربية وتوجهاتها على وجه الخصوص، وأيضا لمعرفة قوة أطراف المتوسط و هذه العلاقات تعود لصالح الطرفين.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الشراكة الأورومتوسطية موضوع شامل وواسع على مستوى العلوم السياسية، فقد حظي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية

ومن بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها والعمل بها ما يلي:

– دراسة ل" مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم" بعنوان : الشراكة الأورو-متوسطية النتائج وردود الأفعل، تطرق المؤلف فيها إلى البعد التاريخي للعلاقات الأوربية المتوسطية في الفصل الأول من المؤلف و كيفية تطور هذه العلاقات تاريخيا تماشيا مع الظروف البيئية السائدة في فترة زمنية أو أخرى.

– دراسة BECHARA Khader " أوروبا من أجل المتوسط 1995–2008"و التي اهتمت بدراسة آثار الشراكة الأورو– متوسطية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل وثيقة برشلونة والتطورات الحاصلة من بعدها، أيضا تطرق الباحث إلى دراسة سياسة الجوار الأوربي، وأيضا إلى الحوار الثقافي الأورومتوسطي غير أن هذه الدراسة لم تبرز مستقبل هذه العلاقات.

كما كتب عن الموضوع في كتاب آخر له بعنوان: الشراكة الأورو متوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة، تكلم أيضا عن نظريات العلاقات الأور–متوسطية و قسمها إلى أربعة نظريات: الصراع، التحالف التكامل النظم، ويوضح في الأخير أن هذه العلاقات لم تتبع من فراغ و إنما هي منذ القدم.

ولكن كنقد يمكن القول أنه لا يمكن تحديد إطار نظري لهذه العلاقات و السبب في ذلك عدم وجود مقاربة تحليلية للعلاقات الأورومتوسطية

– دراسة لا مصطفى بخوش بعنوان " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة" الذي يتحدث فيها الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورومتوسطية وهي دراسة في الرهانات و الأهداف التي تسعى إليها الدول المتوسطية .

-أطروحة دكتوراه: عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقديمية لإتفاقية الشراكة العربية الأورمتوسطية

- أطروحة دكتوراه: شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأور-متوسطية، حالة دول المغرب العربي.

أطروحة دكتوراه: صباح شنايت: الشراكة الأور- متوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية، حالة الدول المغاربية.

• بالإضافة إلى العديد من الأطروحات و رسائل الماجستير التي تم الإشارة معظمها في قائمة المراجع.

الإشكالية الرئيسية:

ومن هنا نجد ان مشروع الشراكة الأورو متوسطية كان المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة و المتوازنة لضفتي حوض البحر المتوسط وبصفة خاصة تحقيق التنمية للدول المغاربية و من هنا يمكن وضع الإشكالية التالية: ما طبيعة العلاقات الاقتصادية الأوروبية المغاربية القائمة بين ضفتي المتوسط في ظل عدم التكافؤ بينهما و بين توجهاتها المستقبلية؟

الإشكاليات الفرعية:

- ما هي الأهمية النسبية لمنطقة المتوسط من الناحية الاقتصادية؟
- هل يمكن اعتبار العلاقات الأورومغاربية مبنية على التعاون أم التبعية؟
- ما هو مستقبل العلاقات الأوروبية – المغاربية؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

- ماهي الآليات التي تتم شراكة الشراكة الأورو مغاربية على المدى البعيد
- يرتهن مشروع الشراكة الأورو مغاربية بمدى البعد الذي تعكسه هذه الشراكة
- تبرز طبيعة العلاقات الأورو مغاربية من خلال الأهداف المسطرة للشراكة.

– مستقبل العلاقات الأورو–مغاربية يرتبط بمدى فشل أو نجاح الشراكة بين الضفتين.

منهجية البحث:

ليتمكن الباحث من إنجاز دراسة علمية عليه إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر، مراعيا في ذلك التكامل المنهجي.

اعتمدنا في البحث على المناهج التالية:

– **المنهج التاريخي:** من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوربية المغاربية في فترة ما بعد الاستقلال، و ذلك بالرجوع إلى أصول و تبيان تطورات العلاقات الأورو مغاربية

– **المنهج الإحصائي:** من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم المبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوربي و الدول المغاربية .

– **المنهج المقارن:** من خلال تبيان نقاط قوة و ضعف كلا الطرفين في حوض البحر الأبيض المتوسط، فالمقارنة تكون بإظهار جوانب الاختلاف و التشابه و كشف دلالاتها و مميزاتها.

صعوبات الدراسة:

لكل بحث صعوبات تحول دون سهولة البحث و العمل، إلا أن إتمام عمل جيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان، و يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في:

1– البعد الكبير الذي تعكسه العلاقات الأوروبية المتوسطية عامة والأوروبية المغاربية خاصة، فشعوب و حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط تفاعلت مع بعضها البعض قبل سنين بعيدة، فالعلاقات التاريخية حين هذه الشعوب و الحضارات عرفت بدرجات متفاوتة، أحيانا تكون علاقات التعاون في حين علاقات الصراع و الحروب أحيانا أخرى، وذلك حسب طبيعة الظروف السائدة بين الفترات الزمنية، وانطلقنا في البحث من تطور العلاقات بعد مرحلة الاستقلال و التي تتسم بالتعاون.

2 – كما و أن من صعوبات البحث أيضا إيجاد مقارنة التحليل العلاقات الأورومتوسطية.

3 – قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق في الموضوع.

خطة الدراسة:

اعتمدنا في البحث على خطة بسيطة من ثلاثة فصول وكل واحد منها مقسم إلى مبحثين.

يتناول الفصل الأول الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية المغاربية ومن خلاله نتعرض إلى تحديد دراسة جيو إستراتيجية لطرفي العلاقات الأوروبية المغاربية و أهم مميزات الطرفين ثم ننتقل إلى إبراز التطور التاريخي للعلاقات الأورو مغاربية من خلال دراسة أهم اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرفين.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة محتوى البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو–مغاربية و ذلك بالقيام بتشخيص واقع العلاقات التجارية و المالية بين الطرفين و إبراز مجالات التعاون الاقتصادي.

ثم انتقلنا إلى دراسة صعوبات و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو–مغاربية و إبراز أهم مشاكل و معيقات الشراكة

أما الفصل الثالث والأخير فخصص لدراسة مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية وذلك من خلال التطرق إلى دراسة تقييمية التجارب الدول المغاربية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه السيناريوهات المستقبلية المقترحة للعلاقات الأوروبية المغاربية

الفصل الأول
الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية المغربية

تمهيد:

يمتد البحر الأبيض المتوسط من المحيط الأطلسي غربا إلى آسيا شرقا، وهو يفصل أوروبا عن إفريقيا، كما أنه يتوسط القارات الثلاث : إفريقيا، آسيا وأوروبا و من هنا جاء اسم المتوسط، وقد اشتق اسمه من كلمتين لاتينيتين هما : "Medius" أي المتوسط و " Terra" أي الأرض ، وقد أطلق عليه الرومان اسم " ماري نوستروم"(Mari Nostrum) ويعني بحرنا .

تشهد منطقة حوض المتوسط تباينا اقتصاديا شديدا بين ضفتيها ففي الشمال الغربي نجد دولا متقدمة وغنية أما في الجنوب فالدول متخلفة، وتظهر التباينات الاقتصادية على الخصوص من الإحصائيات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، مستوى الاستثمار، هياكل الإنتاج، المالية العامة والمبادلات التجارية .

كما تعتبر المنطقة منطقة تباين تكنولوجي و ثقافي فهناك تباين تكنولوجي واضح بين الضفتين الشمالية والجنوبية، يتمثل في قلة استخدام التقنيات الحديثة وعوامل الإنتاج المتطورة وكذا عدم توفر الإمكانيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة والتكنولوجية المتطورة، كما أن دول الضفة الجنوبية لا يزال مستوى التعليم به ضعيفا حيث أنها تتبع طرقا تقليدية في التعليم، وطرقها البيداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة.

كما وأن منطقة المتوسط تعتبر منطقة توتر[1] وعدم استقرار على مر التاريخ كانت ولا تزال منطقة البحر المتوسط منطقة صراع و توترات، حيث ورثت أقدم النزاعات أهمها: الصراع العربي الإسرائيلي، النزاع في قبرص، النزاع في بحر ايجة... إلخ [2]

[1] – Gareth.M.Winrow, dialogue with the Mediterranean the role of NATO's Mediterranean initiative.New York and London: Garland Publishing ,2000 ,p03.

[2] –العلالي الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية الجزائر** بديوان المطبوعات الجامعية ،2006، ص20.

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأورو–مغاربية

و البعد التاريخي للشراكة الأورو متوسطية التي جعلت الجغرافيا السياسية منطقة حوض البحر المتوسط منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى في إستراتيجياتها و علاقاتها الدولية، وقد أدرك الإتحاد الأوروبي الموحد هذه الأهمية فعمد إلى تحقيق وحدته السياسية و الاقتصادية فيما بين دوله من جهة، وربط علاقاته مع الدول المتوسطية و خاصة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) لما له من مكانة في أولويات السياسة الخارجية الأوروبية، ولما تمثله هذه الدول في منظومة النظام الإقليمي بوابة دخول إلى عمق القارة الإفريقية من جهة أخرى.

وقد أدركت أيضا دول المغرب العربي مدى أهمية حرص هذه الدول المتوسطية و المنطقة الإستراتيجية التي تنتمي إليها على ربط علاقاتها السياسية و الاقتصادية معها. ومن ثم فقد سعت مؤخرا، لتشارك في رسم معالم الخريطة السياسية في إطار علاقات التكامل و الاعتماد المتبادل. ولتوضيح هذه العلاقات فلا بد من دراسة البعد التاريخي لها، ولكن قبل ذلك يجب التطرق إلى مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.

– مفهوم الشراكة الأورو متوسطية

إن كلمة الأورومتوسطية تتكون من جزئين، فالجزء الأول " أورو" يقصد به أوروبا أو الإتحاد الأوروبي خصوصا، أما الجزء الثاني " متوسطية " فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط. أي أن الشراكة الأورومتوسطية تجمع بين الإتحاد الأوروبي من شمال البحر المتوسط و بين بعض دول جنوب و شرق المتوسط. ونتيجة للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط و خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث سعى هذا الأخير إلى ربط علاقات دول شرق و جنوب المتوسط، و التي تجسدت في فكرة مشروع الشراكة الأورو متوسطي. أما " ناصيف حتي" يعرف الشراكة الأورو متوسطية على أنهما: " نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا و إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها و مواردها

الأولية" أما فتيحة تلاهيت " فترى أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط، هي مشروع تعاون، وحين يصبح هذا التعاون ممكنا يجب تحديد المصالح و الأهداف لكل الأطراف المشاركة

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي في السياسة المتوسطية لدول الإتحاد الأوروبي البحر المتوسط و دول المغرب العربي الموقع الجغرافي و الأهمية البحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع و مقسم إلى عدة أحواض تقع في حدود ثلاث قارات، هي: إفريقيا، أوروبا، آسيا وله منفذ على المحيط الأطلنطي عبر مضيق جبل طارق و يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس والبحر الأسود عبر مضيق الدردنيل و بحر الأدرياتيك و التي تعتبر المنافذ الطبيعية للبحر هذا المفهوم الجغرافي للمتوسط جعله فضاء أهاما في الجغرافيا السياسية العالمية من حيث أنه تراث ثقافي مشترك متعدد الهوية إذا أنه لم يشهد وحدة كاملة إلا خلال عهد الإمبراطورية الرومانية حيث كان يسمى قديما باللاتينية mare nostrum وهو يعتبر مهد الإنسانية و أول ملتقى التبادل الثقافات والأديان والتوحيد، ولذلك عرف مركز العالم القديم وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين هما: Medius أي المتوسط و Terra أي الأرض و بذلك فهو يعرف بالبحر الذي يتوسط الأرض في العالم القديم. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[1].

وكان من نتائج التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم و الحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات ذات طابع نزاعي وصراعي تارة، وعلاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى[2].

---

[1]–قاسم نادية، "ندوة برشلونة: **هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط**".رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية الحقوق 2002، ص 35.

[2]– تيقمونين ابراهيم، "**المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية:** التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005، ص

كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيو سياسي[1] فحسب و إنما على المستويين الاقتصادي و الحضاري كذلك، مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الكبرى في العالم[2].

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط969.100 ميل مربع، و هو يظهر لنا كبركة من القارات الثلاث: إفريقيا و آسيا و أوروبا، و يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية و أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، فمن الناحية الجغرافية هذا البحر هو بحيرة حقيقية تربط ولا تفصل[3].

ويبلغ طول البحر من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق بيروت، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الدردنيل التركي و ميناء بور سعيد المصري، و 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي و ميناء بجاية بالجزائر.

هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة على الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا يصل إلى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحلجزيرتي قبرص ومالطا [4]

وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصل بالمحيط الأطلسي وقناة

---

[1]–الجيوسياسية هي: **الميدان الذي يتمحور حول التساؤل عن مجموع العلاقات القائمة بين الفضاء الجغرافي و السياسية كيفو بأي طريقة تؤثر الحقائق الجغرافية، (الموقع، التضاريس، المناخ...)** على التنظيمات الاجتماعية و الخيارات السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية

[2]–أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطي** . رسالة ماجيستير و الإعلام 2001 ص 10.

[3]– صماره محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو متوسطية**. رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام 2002 ص 139.

[4]– أحمد كاتب، مرجع سبق ذكره .ص 13.

السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب المندب بالمحيط الهندية[1].

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي و شرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية و تونس.

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة ميزت سياسات دول البحر الأبيض المتوسط و علاقاتها البينية عبر مختلف العصور إلى الوقت الحالي لكن ثمة اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية، فإذا كان التوافق موجود حول المعيار الجغرافي الذي يعتبر أن كل دولة تطل أولها منفذ بحري هي دولة متوسطية، فإن للمعيار الاستراتيجي أهمية تجعل سع ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي والإستراتيجي[2].

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للبحر المتوسط

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط و أهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية[3].

وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي و الخليج العربي و كذا منطقة بحر قزوين ، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن و حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق.

---

[1]– السيد ياسين ،"**البحر المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية**". محاضرة ألقيت بمؤتمر استراتيجيات متوسطية. مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط منشورة في موقع. : http://www.ramses2.m msh.univ-aix.fr

[2] –Olivier Morin, « **le partenariat euro-Mediterranneen** »article publie initialement dans la revue études, Février 2005

[3] –Hanni Habeeb, le partenariat **Euro-Méditerranneen**. Le point de vue arabe. éditions publisud,2002 p2324.

ومن هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[1].

هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة، و إنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم[2].

و يصف الباحث الأمريكي "مورتن كابلان" الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة من خلال قوله" إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، و احتمالا الجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، و الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر هامة و رخيصة للطاقة، و الذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية و السياسية للربع الشمالي الغربي. كما يحتوي الربيع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوروبا بما فيها (روسيا الأوروبية و أوروبا الشرقية و ذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية)[3].

المطلب الثاني: منطقة المغرب العربي

يعد تاريخ المغرب العربي تاريخا زاخرا بالأحداث الهامة في فترته الحديثة والتي تزامنت مع حكم الأتراك للجزائر وتونس وليبيا والسعديين للمغرب الأقصى؛ وقد تنوعت الكتابات التاريخية المؤرخة لهذه الحقبة، ولعل من أبرزها المجلة الإفريقية التي اكتسبت أهمية كبيرة، واستقطبت اهتمامات الباحثين نظرا لتعدد مواضيعها المخصصة لدراسات متعلقة بشمال إفريقيا في مختلف المجالات بما فيها المجال الاقتصادي. وعلى هذا الأساس يتطرق هذا

[1] – أحمد كاتب، مرجع سبق ذكره. ص 20.

[2] – عبد الحميد ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996، ص 125.

[3] – صماره محمد سليم، مرجع سبق ذكره. ص 140.

المقال إلى دراسة التاريخ الاقتصادي الخاص بأقطار المغرب العربي في الفترة الحديثة من خلال الوقوف والإحاطة بالمواضيع الاقتصادية في المجلة الإفريقية وجردها في شكل دراسة بيبليوغرافية.

الفرع الأول:الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

اعتمدت البلدان المغاربية المركزية و منذ استقلالها نماذج اقتصادية موجهة و هذه المجموعة تتكون من الجزائر، المغرب و تونس باستثناء ليبيا التي لم تنخرط في المسعى المتوسطي وموريتانيا التي ليست لها واجهة بحرية متوسطية و تربطها بالمجموعة الأوروبية علاقات في إطار اتفاقية لومي[1] الدول المغرب العربي الكثير من نقاط التشابه[2] غير أن لكل بلد خصوصيته، فقد بذلت أقطار المغرب العربي جهودا كبيرة للتكامل والتعاون أثمرت بتأسيس اللجنة الدائمة للتنسيق المغاربي سنة 1964 والتي كانت تسعى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية غير أن التجربة لم تعمر طويلا و جمدت في بداية السبعينات[3].

ومع بداية السبعينيات، اعتمدت البلدان المغاربية برامج تصنيعية و إحداث مشاريع صناعية، و هذا بفضل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول و الفوسفات و خاصة بالنسبة للجزائر التي يعتمد اقتصادها على البترول الشيء الذي مكنها من تأميم الصناعات البترولية و خلال عقد الثمانينات عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا كبيرا أثر على اقتصاديات الدول المغاربية، بحيث انخفضت مداخيل التصدير، الأمر الذي جعل هذه الدول عاجزة

---

[1]– لومي: هي استثمار **لاتفاقية ياوندي تضم مجموع الدول الإفريقية** و دول الكاريبي و الباسيفيك و هذا منذ 1975 عقدت عدة اتفاقيات سميت ب: لومي 1 (1975–1979) لومي 2 (1979–1982) لومي 3 (1984–1990) و لومي 4 (1990–2000).

[2]– أحمد صديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**. د.م.ن، افريقيا الشرق ،ط2، 1991، ص85.

[3]– حسين بومدين، **مزايا و تكاليف الاتفاقيات الأورو– متوسطية**. رسالة ماجيستير في المالية العامة ، جامعة تلمسان، كلية العلوم والاقتصاد والتسيير،2003،ص 17.

للإيفاء بديونها الخارجية، و بقيت تنفق كل مداخليها لتغطية المطالب الاجتماعية، و أصبحت هذه الدول تعيش أزمة اقتصادية حقيقية [1].

كما ظلت العلاقات الثنائية بين المد و الجزر يشوبها دائما الضعف إلى سنة1988 أين جاءت فكرة تأسيس اتحاد المغرب العربي. و بالفعل جاء إعلان مراكش في 17 فبراير 1989 ليعلن قيام اتحاد المغرب العربي ككتلة متجانسة تساهم في التوازن و الاستقرار و الأمن. أما في المجال الاقتصادي فقد كان يرمي الاتحاد إلى[2] :

- إنشاء منطقة تبادل حرة قبل سنة 1992.
- اتحاد جمركي قبل نهاية 1995.
- تسوق موحد سنة 2000.
- اتحاد اقتصادي و الذي يرمي إلى توحيد السياسات و برامج التنمية.

أما المؤسسات إتحاد المغرب العربي فهي مقسمة إلى قسمين : مؤسسات السياسية ومؤسسات تقنية [3].

أ المؤسسات السياسية[4]:

1- المجلس الرئاسي: هي الهيئة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات (حسب المادة من اتفاقية مراكش) يتكون من قادة الدول الاتحاد.

2- مجلس وزراء الشؤون الخارجية و لجنة المتابعة: يعتبر هذا المجلس بمثابة الرابطة

---

[1] – شريط عابد، دراسة تحليلية **لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية** – حالة دول المغرب العربي –. أطروحة لنيل دكتوراه دولة، جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2004 ص128.

[2] Radhi Mebbed, les accords de coopération **Europe-Maghreb** : vision magrébine d'un billan. « le Forum international de réalités : les relations **Europe-Maghreb** : bilan et perspectives, Avril 2000, poz

[3] – الحبيب بن يحيى، "**أفاق تنشيط العمل المغاربي**"، مداخلة ألقيت في ندوة مركز تونس الجامعة الدول العربية. تونس، 31/05/2007، ص3-4.

[4] –حسين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص18.

بين مجلس الرئاسة و مؤسسات الأخرى، أما اللجنة المتابعة فتتكون من ممثل عن كل دولة عضو و تهتم بمتابعة شؤون الاتحاد.

3- المجلس الاستشاري: يتكون من ثلاثين نائبا عن كل دولة من مهامه إبداء الرأي في مشاريع القرارات التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة، كما يمكنه تقديم توصيات لهذا المجلس.

ب- المؤسسات التقنية [1]:

1 الأمانة العامة: تقوم بوضع حيز التطبيق قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع باقي المؤسسات.

2- اللجان الوزارية المتخصصة: قرر المجلس الرئاسي المنعقد في تونس في جانفي1990 إنشاء خمسة لجان وزارية متخصصة، لجنة مكلفة بالأمن الغذائي، لجنة مكلفة بالاقتصاد والمالية، لجنة مكلفة بالبنية التحتية و لجنة مكلفة بالموارد البشرية.

3-المحكمة القضائية: كل دولة ممثلة بقاضيين لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد للنصف تقوم بإعطاء رأيها في الترجمة أو تطبيق الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي.

لكن رغم الجهود المبذولة في تكوين قطب إقليمي يستجيب لتطلعات دول المنطقة طلعاته نطقة في الاندماج فإن عوامل تعطيل هذا المشروع تبقى كبيرة، منها السياسية و الاقتصادية و الهيكلية و من هذا المنطق وجب على أقطار المغرب العربي إيجاد قواعد جديدة للتعاون و الاندماج[2].

فخلال التسعينيات بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي و التقليص من تدخل الدولة

---

[1]- حسين بومدين ، مرجع نفسه، ص 19.

[2]- زايري بلقاسم "**إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط**"، الندوة العلمية الدولية، سطيف: جامعة فرحات عباس 8/9 ماي 2004، ص 09.

في الحياة الاقتصادية و تبني نماذج جديدة و إصلاحات على منظومتها الاقتصادية معتمدة في ذلك على استقلالية المؤسسات العمومية، و الانفتاح على العالم الخارجي[1].

الفرع الثاني: خصائص اقتصاديات دول المغرب العربي:

يعد تنظيم الاقتصاد في المنطقة المغاربية كان يخضع خلال فترة طويلة إلى منطق الحماية لكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات و التي بادرت بها المغرب (سنة 1983) ثم تونس (1987) ثم الجزائر ابتداء من سنة 1992، وتأكد ذلك من خلال اعتماد هذه الدول لبرامج التصحيح الهيكلي و اعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية تحت تأثير اتفاقية الغات (GATT)و ترتبعن ذلك زوال العراقيل الكمية تدريجيا و المصادقة على قوانين التجارة الخارجية و الاستثمار في هذه الدول و بالتالي التوجه نحو فتح اقتصادياتها[2].

إن مستوى الحماية الجمركية في هذه الدول كان يستجيب دائما لاعتبارات اقتصادية ومالية فحدث تخفيض من حدة الحماية الجمركية بين 1984-1996 في معظم الدول المغاربية، غير أن العجز المستمر لميزانيات هذه الدول بقي يعاكس هذا الاتجاه تحت ضغط متفاقم للمديونية الخارجية أيضا

و سنحاول ذكر بعض الخصائص لكل دولة كما يلي[3]:

أ - لاقتصاد الجزائري:

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط المركزي، و محاولة إقامة قاعدة صناعية صلبة بإنشاء المؤسسة الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و كان المساهم الوحيد في هذه المؤسسات هو الدولة، باحتكارها لمجمل الأنشطة الاقتصادية

---

[1] - شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص128.

[2] -Abderrahmane Mebtoul , le Maghreb dans son environnement régional et international.Bruxelles : Note de l'ifri, 2011, p 10.

[3] – توفيق المديني ، **المغرب العربي و مأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**. بيروت: دار لبنان للطباعة و النشر ، ط1 ، 2004، ص 22.

وتهميش القطاع الخاص، و كان الهدف من ذلك وضع إستراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية و انتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات و لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة تلخيصها فيما يلي[1]:

1 -**المرحلة الأولى (1962-1969):** عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على إعادة هيكلة اقتصادها الذي عرف نوعا من الاستقرار و الاختلال الاقتصادي والمالي.

فبادرت الدولة إلى الاهتمام بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط ألاستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى سنة 1967 من أجل النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد و العمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف و التبعية و يضمن الاستقلال للبلاد و توفير العدالة الاجتماعية لمواطنيها[2] .

2-المرحلة الثانية (مرحلة السبعينيات): بعد تنفيذ تجربة الخطة الثلاثية الأولى شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) وكان الهدف منها إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة و كان بين أهداف المخطط أيضا العمل على بناء القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية و هذا بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة و مواصلة تقويم المحروقات حيث تقرر خلال هذه الفترة(1973-1970) تخصيص أكثر من 15 مليار دج و أكثر من 60 مليار دج في الفترة ما بين (1974-1977) كنفقات استثمارية لتنمية و تقويم المحروقات و على حساب باقي القطاعات الأخرى[3].

3 -المرحلة الثالثة (مرحلة الثمانينات): ابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) اللذين يؤكدان على ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة، ولا سيما العلاقة بين الإنتاج

---

[1]- بن عزوز محمد، "**الشراكة الأجنبية في الجزائر.واقعها و افاقها**." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001، ص 12.

[2]- هني أحمد ، **اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر** : ديوان المطبوعات الجامعية، ص 22.

[3]- قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 73.

والهياكل القاعدية وكذا المحيط و تطوير الشغل، والتركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية والعقبات التي واجهتها الجزائر خلال الفترات السابقة[1].

4 – المرحلة الرابعة (مرحلة التسعينيات) : إن الأزمة البترولية لسنة 1986 أكدت للمواطن الضعف في نظام التخطيط المركزي و بدأت مساوئ هذا النظام تظهر فقامت السلطة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى[2].

من هذا المنطق و تعزيزا للمجهودات التي قامت بها الدولة قصد تصحيح الاقتصاد بادرت إلى اعتماد برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي تضمنا تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب و إعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه وقد رافق ذلك اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية[3] و تخفيض قيمته أن ذاك و قد مكنت هذه الإجراءات من تحقيق نسبي للتوازنات عرفت حجم الصادرات ارتفاعا معتبرا بعد سنة 1995 نتيجة ارتفاع أسعار النفط[4] .

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تتميز بدرجة معتبرة من الانفتاح لكنه لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه على قطاع واحد في تعاملاته التجارية و الذي أكسبه ميزة نسبية طبيعية لا أكثر باعتباره أنه يعتمد على ما وهبته الطبيعة و ليس

---

[1]– هني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص29

[2]– عمورة جمال ، **دراسة تحليلية و تقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية** .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006، ص 97.

[3]– علي لطفي ، **الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص66–71.

[4]– فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي و الشراكة الأورو– متوسطية. المغرب:** دار توبقال للنشر، 1997 ، ص 86.

على ما أنتجه العقل البشري، أحنف إلى ذلك غياب مساهمة بقية القطاعات التي تعد طاقة كامنة توفر ميزة تنافسية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل المطلوب[1].

ب-الاقتصاد المغربي:

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 اعتمد إستراتجية التنمية في قطاعين رئيسين و هما الصناعة و الزراعة و ثم دعم هذه الإستراتجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات و المحاصيل الزراعية، و أصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية و في هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتدأ من سنة 1973 إلى غاية 1988 تغيير الخطة الاقتصادية و اعتماد برنامج استثماري طموح يمول عن طريق واردات الفوسفات المتزايدة و التي تشكل أهم مورد معدني للمغرب [2] فعملت السلطات المغربية خلال المخطط الخماسي (1973-1977) بالشروع في عدة مشاريع طموحة [3].

لكن سرعان ما انخفض سعر الفوسفات 1978-1979 و بالتالي ظهر عجز كبير على مستوي التوازنات الاقتصادية فتم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية و اضطرت السلطات المغربية طلب إعادة جدولة الديون بموافقة من صندوق النقد الدولي و ذلك بموجب اتفاقيتان للتمويل امتدتا إلى غاية سنة 1985 و تبعتهما إجراءات التصحيح الهيكلي و كان الهدف منه إعادة التوازن الميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة أن السلطات المغربية أقرت الطابع الانفتاحي لسياستها في مجال المبادرات الخارجية[4].

---

[1]- كلثوم كبابي، **التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي** دراسة حالة: الجزائر المغرب تونس. رسالة ماجستتير في الاقتصاد الدولي، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2008 ص 133.

[2]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[3] -Adam Mekaoui, **partenariat économique Euro-Marocain** : une régionale stratègie. L'harmattan, 2000, p263.

[4]- هاني الشميلطي، " **أوروبا و المتوسط: تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**". المجلة العربية للعلوم السياسية، د.ت.ن، ص145.

لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تحسنا كبيرا أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا كبيرا.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الاستثمارات دون تفويض أو ترخيص مسبق من طرفة الهيئات المعنية.

و خلاصة القول أن الاقتصاد المغربي يصنف ضمن قائمة الدول ذات الأداء الضعيف و يظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة و انخفاض مستويات المعيشة و تفشي ظاهرة الفقر [1] .

ج- الاقتصاد التونسي:

لقد عانى الاقتصاد التونسي خلال السبعينيات و بداية الثمانينات مشاكل و اختلالات نتيجة الانخفاض في صادرات الوقود و مشاكل الجفاف الذي أضر بالزراعة، مما أدى بتونس إلى الاستدانة الخارجية (1970-1980)، و في هذا الإطار لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم و المساعدة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها وبالتالي وقعت اتفاقية لمدة 18 شهرا مع الصندوق و هذا سنة 1986 مقابل القيام بجملة من الإصلاحات كان الهدف منها تشجيع و دعم صادرات السلع الزراعية، والعمل على رفع عائدات السياحة و تخفيض الإنفاق العام و تحرير التجارة الخارجية. ونتيجة هذه الإصلاحات عرف الاقتصاد التونسي نوع من الانتعاش[2].

لكن تلك الإصلاحات المعتمدة من طرف السلطات التونسية لم تكن كافية للانتقال بالاقتصاد التونسي من الركود إلى الانتعاش و بالتالي لجأت إلى عقد اتفاقيته مع صندوق النقد الدولي سنة 1988 لمدة 3 سنوات و كان من بين أهداف البرنامج الجديد:

[1]- كلثوم كبابي ، مرجع سبق ذكره. ص 145.

[2]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص104

–التعجيل بعملية تحرير التجارة و فتح الحدود وتخفيض العملة وإعطاء الأولوية للصادرات، و بدأت تظهر الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بعد انتهاء مدة الاتفاقية[1].

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي

يشكل الاتحاد الأوروبي تكتلاً سياسياً واقتصادياً أوروبياً بدأ مساره منذ عام 1951 ومرَّ بعدَّة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية – قُبَيْلَ خروج بريطانيا عام 2016 – واضعاً أهدافه الإستراتيجية في التأسيس لمواطَنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوي دور أوروبا في العالم.

الفرع الأول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي

لقد تم بناء أوروبا و تصنيعها خلال النصف الثاني من القرن العشرين و شهدت مرحلة التنوير و تطوير بعد مرحلة تأخر و انحطاط[2].

وفي ظل هذا المناخ ظهرت الحاجة الملحة لمبادرة أوروبية لبعث الروح من جديد في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة حيث خرجت بفكرة توحيد السيطرة على إنتاج الفحم و الحديد في أوروبا الذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينيات[3] و نتيجة لهذه المبادرة وقعت كل من بلجيكا، فرنسا ، ألمانيا، إيطاليا، هولندا و لوكسبورغ في 18 أبريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب ، وفي 25 مارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء لتلزمهم بتحقيق مزيد من التعاون و التكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، كما استشرفت الاتفاقية خلق سوق أوروبية مشتركة و تطبيق سياسات موحدة [4].

---

[1] –فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 91

[2]– سعد توفيق حقي ، **علاقات العرب الدولية**. لأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، 2003،ط1،ص155.

[3]–حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ، ص 13..

[4]–محمد مصطفى كامل فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية.**

مر النظام الأوروبي بمراحل تطور مهمة عبر نصف القرن الأخير من القرن العشرين حيث كانت بدايته بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لينتقل إلى مرحلة السوق الأوروبية المشتركة التي نصت معاهدة روما على أحكامها ثم تشكيل اتحاد جمركي، تليه إجراءات و سياسات مشتركة لتحرير عناصر النتاج ، و خلق الظروف الازدهار الصناعة الأوروبية[1].

نشأة الإتحاد الأوروبي:

بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الأوروبية من الحرب مدمرة منهكة تعيش تمزقات وفوارق اجتماعية، واقتصاد مدمر، راغبةً بتشكيل تعاون عبر المؤسسات الدولة التقنية والاقتصادية لتحقيق السلام، الذي يُعيد إليها استقرارها الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى خروج إقتراح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان – Robert Schuman بتشكيل مجموعة أوروبية للحديد والفحم، كوسيلة لمنع المزيد من الحرب بين فرنسا وألمانيا، متخذاً شعاراً "make war not only unthinkable but materially impossible" أي "لن نجعل من الحرب أمراً غير وارداً فحسب، بل غير منطقي مادياً أيضاً" لتوافق عليه 6 دول أوروبية وهي (ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، بغية تنظيم إنتاجها الصناعي تحت سلطة مركزية. وقد تبلور هذا الإقتراح بتوقيع معاهدة المجموعة الاوربية للفحم والصلب (معاهدة باريس) في 18 نيسان/أبريل 1951، وأهم مبادئها:

رفع العقبات والحدود أمام تجارة الحديد والفحم بين الدول الموقعة.

تطبيق سياسة موحدة مع الدول التي بقيت خارج المجموعة .

حرية دوران القوة العاملة بين الدول الموقعة.

[1] -Ferrand Olivier, « trois scenarios pour l'avenir de l'europe >>.revue esprit, 2003,p25

وبعد نجاح إتحاد المجموعة الأوربية للفحم والصلب بتحقيق أهدافه، تطلع البعض لإنشاء أوروبا اتحادية؛ فتم اقتراح اتحادين آخرين وهم: جماعة دفاع أوروبية وجماعة سياسية أوروبية.

وفي حين أنَّ الجمعية العامة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب قد وضعت المعاهدة المتعلقة بهذا الأخير، رفض البرلمان الفرنسي اتحاد الدفاع المقترح. وقدم الرئيس جان مونيه – Jean Monnet استقالته احتجاجاً على الإتحاد السياسي وبدأ العمل على المجتمعات البديلة، على أساس التكامل الاقتصادي بدلاً من التكامل السياسي.

وتحقيقاً لذلك أُوكِّلَ إلى بول هنري سباك – Paul Henri Spaak بعد مؤتمر ميسينا – Messina Conference عام 1955م، مهمة إعداد تقرير عن فكرة الاتحاد الجمركي. ليُشكَّلَ ما يسمى تقرير سباك، حجر الزاوية في المفاوضات الحكومية الدولية في مركز فال دوشيس للمؤتمرات – Val Duchesse conference centre في عام 1956، وتنتهي بمعاهدة روما في في 25 آذار / مارس 1957م وتنشئ المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

الفرع الثاني: تأسيس الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو منظمة دولية تضم 27 دولة أوروبية وتحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المشتركة.

كما أن الاتحاد الأوروبي كان محصورًا في أوروبا الغربية فقط، ثم قام بالتوسع في وسط وشرق أوروبا في أوائل القرن الحادي والعشرين. أعضاء الاتحاد الأوروبي هم بلجيكا، بلغاريا، النمسا، كرواتيا، المجر، جمهورية التشيك، فرنسا، إستونيا، فنلندا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، قبرص، أيرلندا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ايطاليا، هولندا، بولندا، البرتغال، اسبانيا، سلوفاكيا، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد

و أحد مستشاري "شومان"، كانت الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا و فرنسا في هذه الجماعة و لكن ترك الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا و فرنسا في هذه الجماعة و لكن ترك باب العضوية مفتوحا للدول الأوروبية[1].

تم اعتبار معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسبورغ) اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية[2].

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957 التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، و ذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين: و يتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community (CCE) و جماعة الطاقة الذرية الأوروبية European Atomic Community[3] أما عن مبادئ الاتحاد فتتلخص فيما يلي[4]:

1- التعاون بين الدول الأعضاء و هي الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في تأسيس الاتحاد عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول.

2 -احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.

3- احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

---

[1]- صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد**. بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص 70.

[2] -عمورة جمال، مرجع سبق ذكره ص 352.

[3] - Beatrice Majza , « **les communautés et l'union Européennes face aux defis de l'elarjissement** ».publication des actes du colloque cedece de bésancon, 17 et 18 octobre 2002 ,p02.

[4]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي (**النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**). الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع 2006، ص331.

4-تعزيز التعاون السياسي و الاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي و نقديو رغم الصعوبات التي واجهتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فإنها استطاع تتحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما، و تحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي، فقد أقر زعماء الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في أوائل سنة 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد الذي عدلت بموجبه المعاهدات الأساسية مبادرة السوق الموحد، هذا من خلال توافق الإطار القانوني مع الهدف المرجو و إزالة كافة القيود المالية، و في سنة 1992 اكتمل السوق الأوروبي الداخلي الموحد ليغطي 345 مليون نسمة فتم تحرير انتقال الأشخاص، السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون أية قيود، ومع التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فبراير 1992 ماسترب دخل النظام الأوروبي مرحلة إنشاء اتحاد أوروبي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء[1].

مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

أ - **البرلمان الأوروبي:** هو التعبير الديمقراطي للإدارة السياسية لشعوب الاتحاد الأوروبي، ينتخب لمدة خمس سنوات.

ب- مجلس الاتحاد الأوروبي: يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، رئاسته تتم عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر.

ت- مجلس القضاء الأوروبي: تتمثل مهامه في إيجاد الضمانات القانونية لضمان احترام القانون و في ترجمة و تطبيق المعاهدات.

ث مجلس الحسابات الأوروبي: يمثل الخاضعين للضريبة و يقوم بمراقبته نفقات الاتحاد حتى تتماشي و التنظيمات المالية ووفقا لأهدافه.

ج البنك المركزي الأوروبي: النظام المركزي يتكون من البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الأوروبية و من مهامه الأساسية:

[1]-حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ص 14 .

- توضيح ووضع السياسة النقدية.
- قيادة عمليات الصرف.
- التحكم في تسيير الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء
- السهر على السير الحسن لنظام الدفع

ح- البنك الأوروبي للاستثمار: هو مؤسسة مالية أوروبية تقترض و تقرض أموالا التمويل مشاريع استثمارية تساهم في التنمية الدول الاتحاد أو خارجها تنفيذا السياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية.

خ- الجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية: هيئة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

د- لجنة الجهات للاتحاد الأوروبي: و هي مؤسسة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

ذ- الوسيط الأوروبي: يحقق في الشكاوي المتعلقة بالتسيير سيء من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، و ينتخب الوسيط من طرف البرلمان الأوروبي.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الأورو- مغاربية

لقد نظمت معاهدة روما لسنة 1957 (التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية) العلاقات بين المجموعة و غيرها من الدول من خلال الاتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة[1].

و تقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول على أساس مادتين من مواد المعاهدة روما هما[2]:

1) المادة 113: التي تسمح للجماعة في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة و لاسيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية و بتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.

2) المادة 232: التي تسمح الجماعة الاقتصادية الأوربية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المتبادلة و الأعمال المشتركة.

بعدما حصلت دول المغرب العربي على استقلالها في نهاية الخمسينيات و بداية الستينات أخذت تشعر بثقل المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها فأبدت استعدادها بإجراء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بغرض عقد اتفاقيات انتساب[3]. وقد طالبت الجزائر في ديسمبر 1962 بالمحافظة على الوضع القائم سابقا و الذي كانت تتمتع فيه بموجب المادة 227 من معاهدة روما[4]، بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة الدول الأعضاء.

---

[1]- فريد النجار ، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين** ، اتيراك للنشر و التوزيع ، مصر ،د، ت ن، ص92.

[2]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ص21.

[3] institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman centre national de la recherche scientifique(France) l'année du Maghreb .cnrs édition ,2009.

[4]-الدول الموقعة على معاهدة روما (ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسبوع).

وفي ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتحديد علاقاتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة.1976.

أما المغرب و تونس فقد طالبتا سنة 1962 بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتهما الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية[1].

في مارس1969 وقعت كل من المغرب و تونس اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية انطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، و لم تشمل أية معونات مالية للدولتين، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين و هشاشتهما حالت دون استفادتها من هذه التفضيلات.

و في نفس السياق ثم عقد عدة جلسات حواريين الطرفين ما بين 1973-1974، تميزت بإصدار أوروبي على اقتصار الحوار على الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي[2].

وقد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري و الاقتصادي و الإعفاء الضريبي، و اعتبرت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية و الاقتصادية و المالية إلى جانب التبادل التجاري لذلك أطلق عليها باتفاقيات التعاون [3].

ومن هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي – الأوروبي لسنة 1969 و ذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس و المغرب.

---

[1]– حسين بومدين، مرجع سبق

[2] Bichara khader,le partenariat euro-Méditerranéen : après la conférence de Barcelone, l'Harmattan, 1997, p 06.

[3]– عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 168.

المطلب الأول: مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة:

إن تحليل العلاقات الأرو–مغاربية الرامية إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الضفتين يتطلب الوقوف على تطور هذه العلاقات و ذلك بتخليص مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات :

الفرع الأول: مرحلة الستينات

لقد عرفت العلاقات الأوروبية المغاربية توقيع عدة اتفاقيات في عقد الستينيات كما سبق الإشارة إليها:

فقد أرادت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأكيد الروابط الجغرافية التاريخية و الثقافية والاقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث خاصة خلال مراحل الحقبة الاستعمارية الأمر الذي نتج عنه توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بلدان إفريقية (اتفاقية ياوندي)[1] أو بلدان عربية[2].

استهدفت هذه الاتفاقيات ترسيخ مستوي التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية و بالتالي فإن مضمون الاتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري.

و تتعلق أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون مصبرات السمك التي تدخل سوق المجموعة الأوروبية وهي معفاة من الحقوق الجمركية و تحت ضوابط و أدوات السياسة الفلاحية المشتركة، ومتمثلة في الأسعار المرجعية و نظام الحصص و التوقيت الزمني، و قد غلب على هذه الاتفاقيات الطابع الثنائي[3] .

[1]– عقدت اتفاقية ياوندي سنة 1964 لمدة 5 سنوات و جددت سنة 1969 و هي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا، و أهم نصوص الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا لكلا الطرفين و تقدم المساعدة المالية و التقنية من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية للدول المنتمية.

[2]– حسين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3]– عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 17

الفرع الثاني: مرحلة السبعينات

يعتبر الاتجاه الرسمي للعلاقات الأورو مغاربية و سياسة المجموعة الأوروبية أثر التوسع الأول الذي عمل على دمج كل الاتفاقيات الأورو متوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة و باقي الأقطار المتوسطية.

وفي هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط، فقد وجب توسيعها للمجالات التجارية و الملف الاجتماعي قضايا الهجرة و التعاون المالي و التقني أيضا[1].

على هذا أساس تمت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية و أقطار المغرب العربي والتي أفضت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدة و كانت ترمي اتفاقيات المغرب و تونس إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فإن اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

وقد تضمنت الاتفاقيات المبرمة لسنة 1976 بين المجموعة الأوروبية و الدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية والصناعية ونصف المصنعة، أما المنتوجات الصناعية فقد سمحت المجموعة بالدخول الحر الأسواق و ذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية و دون تحديد كمي لها باستثناء الواردات الأوربية من المواد البترولية التي خضعت لنظام السقف الذي يرتفع ب 5 % كل سنة [2].

أما الجانب المالي فقد تقرر تحديد المساهمة المالية عن طريق توقيع برتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (1976-1981) و هذا التمويل المشاريع التنموية، و قد تم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر ب 114 مليون أورو منها 44 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و 70 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار BEI و قد ثم استعملاها خاصة في قطاع التنمية الريفية، أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر ب130

[1]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ص31.

[2]- مرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

مليون أورو منها 74 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و 56 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار[1].

أما بالنسبة لتونس فإن مبلغ المساعدة المالية بلغ 95 مليون أورو منها 54 مليون أورو من موارد المجموعة الأوروبية و 41 مليون من موارد البنك الأوروبي للاستثمار.

وقد شملت الاتفاقيات أيضا الجانب التقني الذي يرمي إلى تنشيط تبادل الخبرات و المعلومات خاصة في المجالات العلمية و التقنية و الإعلامية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية و تنمية الإنتاج الصناعي.

المطلب الثاني: مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة[2]

اتبعت السياسة الأورو متوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السبعينات و الثمانيات مقاربة تقليدية تعتمد على الإعانة المالية التمويل المشاريع بطرق قديمة، ثم إن انهيار القطب الاشتراكي وسقوط جدار برلين سنة1989 كلها عوامل ساعدت في تغيير المعطيات الجيو سياسية و الإستراتيجية بأوروبا[3] حيث تقدمت دول أوروبا الشرقية و الجنوبية بطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي كما أن الفوارق في الدخول الفردية بين دول الضفتين أصبحت في تزايد خطر و مستمر ففي بداية التسعينيات وصل الدخل الفردي في الضفة الشمالية 12 مرة أكثر منه في الضفة الجنوبية قد وصل إلى حوالي 20 مرة مع حلول 2010.

و استجابة لكل هذه التحديات أصبح لزاما على المجموعة الأوروبية اتخاذ سياسة أورومتوسطية أكثر جرأة تجاه الدول المتوسطية الثالثة[4] .

---

[1]– ميلود بن غربى،"**الأورومتوسطية رهانات متضاربة**". **المستقبل** ، العدد2006،2443، ص15.

[2] –Bichara khader, le partenariat Euro–méditerranéen : vue du Sud. l'Harmattan,2001,p 17.

[3] –Robert Bistolfi, « l'Europe et la Méditerranée :une entreprise virtuelle ? ».confluences méditerranée n 35,paris,2000, p19–20.

[4] Hassane Zouiri,le partenariat euro–méditerranéen contribution au développement du Maghreb. L'Harmattan 2010,p48

وقد حددت معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 ليشهد ميلاد سياسة أورو متوسطية جديدة جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الاقتصادي والهيكلي من جهة و ضبط التعاون في المجال الجهوي و البيئي.

وقد جاءت السياسة المتوسطية الجديدة لتصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجارية و هذا بالرفع من حجم الصادرات دول العالم الثالث المتوسطية و تشجيع الأسواق الأوروبية للانفتاح على الدول المتوسطية و تشجيع تكوين منطقة سوق موحد بين دول المنطقة[1].

الفرع الأول : عوامل بروز السياسة المتوسطية الجديدة

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، وعرفت أن ذات بالسياسة المتوسطية المتجددة وذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي:

– التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث ثم الانتقال من السوق الموحدة إلى الإتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية، فكل هذه الإنجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى.

– تعدد أسباب التنافر و القطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في المستويات التنمية، بالإضافة إلى مشكل المديونية و انخفاض أسعار المواد الأولية فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوي المعيشي لسكان الدول العربية.

ويمكننا تلخيص الامتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول العربية و غيرها من البلدان المتوسطية فيما يلي[2] :

–الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية.

---

[1] –Bernard Revenel, Méditerranée :**l'impossible mur**,**edition l'Harmattan**, 1995,p146.

[2] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

– إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء المنتوجات الزراعية و بعض أنواع المنتوجات النسيجية.

– منح امتيازات تعريفية لبعض المنتوجات الزراعية.

اشتملت هذه الاتفاقيات على الوضع برنامج للتعاون المالي من أجل التنمية الدول المتوسطية وذلك من خلال أربعة برتوكولات مالية ثنائية يتم تفاوض عليها كل خمس سنوات ودامت خلال الفترة (1978–1996)، حيث تتركز على تقديم مساعدات مباشرة و قروض بمعدلات فائدة تفضيلية و كذا تقديم مساهمات لرؤوس الأموال بعض المشاريع الخاصة التي تتسم بقدر من المخاطرة [1]

الفرع الثاني: مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة:

إن السياسة المتوسطية الجديدة الإتحاد الأوروبي المنتهجة خلال العشرين الأخيرتين تختلف من السياسات المنتهجة سابقا لهذه الأخيرة مرتكزات و خصائص المتنوعة نوجزها فيما يلي[2]:

– تتضمن زيادة على الجانب التجاري، ميادين أخري تهم العلاقات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية. بالتالي فهي تكاملية عميقة و ذات أبعاد وثيقة و مترابطة تخدم التنمية الشاملة.

– مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني، و تختلف من اتفاقية الأخري من حيث محتوي المواد المكونة للاتفاقية، أو من حيث تواريخ الإمضاء و بداية العمل بها.

[1]– عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره . ص 172.

[2]– شريط عابد ، **دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية** – حالة دول المغرب العربي – ، مرجع سبق ذكره، ص96.

– تتميز الاتفاقيات بالأهداف الواسعة و التي تبين إرادة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات و ارتباط بينهما أكثر أهمية و عمقا، مع تشجيع كل مبادرات التجمعات و التعاون الإقليمي الأخرى للدول المشاركة.

– يرتكز تصميم الاتفاقيات الثنائية على أربعة و محاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدهم عن الأخر، هذه المحاور هي: احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان، تحرير المبادلات التجارية، المساعدة الاقتصادية و المالية، و تطوير الجانب الإنساني و الاجتماعي.

– تحرير المبادلات التجارية غالبا ما يناقش المنتجات الزراعية و الصيد، السلع الصناعية و الخدمات.

وتختلف أهداف كل بلد متعاقد مع الإتحاد الأوروبي باختلاف نوعية السلع. فالمعاملة التفضيلية أعطيت في إطار المنتوجات الزراعية لمنتوج الطماطم بالنسبة لمغرب، و زيت الزيتون بالنسبة لتونس.

– تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية و عبر مراحل زمنية محددة غالبا ما تكون اثنا عشر سنة، هذه السلع محددة بواسطة القوائم.

– تسهيلات و مساعدات التقنية و مالية و تكنولوجية تعطي للدول المتوسطية المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي بغرض تأهيل صناعتها و الاستفادة من التطور التكنولوجي و بالتالي الدخول في منافسة دولية.

– تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطية، و تحسين المستوي المعيشي للأفراد باعتبار العنصر المرافق و الدافع القوي للتطور الاقتصادي[1] .

[1]– شريط عابد ، مرجع سبق ذكره . ص 97

المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأورو- مغاربية

مفهوم الشراكة:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية" نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين"[1].

أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في نهاية الثمانينات.

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة 1995 و ذلك بمشاركة 27 دولة، حيث ثم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام الإقليمي سياسي، اقتصادي، اجتماعي و ثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة أورو مغاربية في 2010، و التي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الصناعية و الزراعية و تنقل رؤوس الأموال[2].

غير أنه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينيات عندما اقترح الرئيس الفرنسي آنذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة1983 عقد اجتماع (5+4) أي 5 دول مغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا موريتانيا) و أربع دول أوروبية (البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، فرنسا) و أصبحت ندوة [3](5+5) بعد انضمام مالطا، و دخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في17/12/1988 تحت عنوان "حقائق و أفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية و الدول المغاربية

---

[1] -Marie Françoise Lambouze, le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, conflit et convergences, Bruxelles : bryllant, 2000, p 48.

و لإعطاء تعريف **دقيق للشراكة** يمكن الرجوع إلى المرجع التالي: زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولى**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة و النشر، د، ت ن، ص 426.

[2]- عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص172.

[3] -Abdennour Benantar, « l'Amérique, l'Europe et les arabes ». revue outre-terre, no 07, 2004, p 142146.

المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية" ثم تلت هذه الندوة ندوة أخري انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين24- 27/05/1989 حضرها كل الدول المغاربية [1].

ثم تطورت فكرة الشراكة و اتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية : المتوسطية، حيث تبنت اسبانيا الفكرة و قدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي [2].

في لشبونة في شهر جوان 1992، و هذا باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على عطاء المغربي ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط لاثني عشر و هو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ19/10/1994 والذي يحمل عنوان : " تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية و إقامة شراكة أورو – متوسطية" [3]

وقد أعلنت قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية و الاتحاد الأوروبي [4].

بعد كل الجهود من طرف الاتحاد الأوروبي، و بعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، ثم الإعلان الرسمي من المؤتمر، و الذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الاسبانية التي سمي باسمها المؤتمر ، أعلنت الدول المتوسطية من خلاله عن مشروع الشراكة الشاملة بين الدول المتوسطية في المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الاجتماعية و الثقافية[5].

إن الدعوة الأوروبية لعقد المؤتمر ترجع أساسا للتخوف الأوروبي من احتمال فقدان مركزه في السلم القوة الدولية و تأثر مصالحه الإستراتجية في العالم.

---

[1]- لعجال أعجال، محمد أمين، **إستراتجية الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2005، ص86.

[2] -Abdelkhalek Benramdane , le partenariat Euro-méditerrané à l'heure du 5eme élargissement du l'union européenne. Paris : édition Karthala, 2005, p 114.

[3]- عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[4]- حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص63.

[5]- رشيد خديم، "**الشراكة الأورو متوسطية و بعدها الاجتماعي**". المنتدى النقابي **الأورو متوسطي، مؤسسة سلام و تضامن سيرافين أريالغا** ، مارس 2003، ص4.

أما الدول العربية المغاربية وافقت على حضور المؤتمر برشلونة لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يدعم مواقفها.

و استغلت دول الاتحاد الأوروبي الفرصة لتوجيه الدعوة للدول العربية و على رأسها الدول المغاربية لمناقشة مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية[1].

وهكذا انعقد مؤتمر برشلونة في 27–28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة الدول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة، واثني عشر دولة متوسطية[2]إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب، وكذلك حضور الولايات المتحدة وروسيا ودول شرق و وسط أوروبا و دول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية [3]: وقد استبعدت ليبيا نظرا للحصار والعقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة وكذلك بسبب الشعور الضمني للدول الأوروبية بتورطها في قضية "لوكربي".

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا العلاقات الدولية – المغاربية في الستينيات والسبعينيات التي كانت تستند أساسا إلى العوامل اقتصادية بحتة، و إذا كان إطار برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي فإنه طرح برامج عمل و أهداف

وغايات أمنية و سياسية و ثقافية و اجتماعية من أجل الوصول إلى منطقة تبادل حر بحلول 2010 [4].

---

[1]– شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2]– الدول المشاركة في المؤتمر هي : دول الاتحاد : بلجيكا، دانمرك، ألمانيا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فلند، السويد، هولندا

الدول المتوسطية : الجزائر ، المغرب، تونس، مصر ، الأردن، سوريا، لبنان ، تركيا، إسرائيل، قبرص ، مالطا و السلطة الفلسطينية..

[3]– من نص بيان برشلونة التي سوف نقدمه مفصلا في الملحق رقم 01.

[4]– علي الحاج، **سياسيات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية : ط1 ، 2005 ، ص 339.

الفرع الأول: أبعاد و مجالات الشراكة الأوروبية – المتوسطية

أ –الشراكة في المجالين السياسي والأمني[1]:

لقد اعتبر السلام و الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع الأطراف و بكل الوسائل إذ ثم التركيز على استخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يتركز على احترام مبادئ القانون الدولي الذي يرتكز هو الأخر على ميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية و احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، و المساواة في الحقوق بين الشعوب و حقهم في تقرير المصير، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي من الأطراف بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل، و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة مع احترام مبدأ المساواة في السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد جاءت هذه المبادئ في الإعلان الرسمي كما يلي[2]:

– احترام حق و سلامة أرضى الدول و إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.

– عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف و حثها على حل خلافتها بالطرق السلمية.

– تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.

– أهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل نظم التحقق الخاصة بها و كذلك صنع الانتشار النووي.

---

[1]– بوعلي هشام : **الشراكة الأورو – متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، 2008 ، ص17.

[2]– جاءت هذه المبادئ في **إعلان برشلونة 1995** الرسمي في صيغة مواد للاتفاقية.

أما فيما يتعلق بالبعد الأمني للشراكة، فيلاحظ أن كبار الموظفين و الخبراء ينخرطون في حوار السياسي القصد منه دعم الاستقرار والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط[1]

ب – الشراكة في المجال الاجتماعي و الثقافي :

إن إدخال المجال الاجتماعي و الثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون و التبادل الثقافي و التعليمي ويتسم هذا البعد بالحركية و التنوع و الاستقرار، و ييسر عدة قضايا من أهمها إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو متوسطي، و مسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

ويقوم هذا المجال أيضا على التنمية الموارد البشرية و تطويرها مع ضرورة احترام الأديان و العادات و التقاليد الشعوب المنطقة و تشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب، من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير حكومية.

و التعاون بين المجتمعات المدنية خاصة في قطاع الصحة، التعاون من أجل القضاء على البطالة و الاهتمام بالشباب بوضع برامج محلية و وطنية للتدريب المهني و إيجاد فرص شغل محلية، من أجل القضاء على الهجرة غير شرعية، بالإضافة إلى مقاومة الفساد و التعصب و التمييز العنصري و الطائفي[2].

ج– الشراكة في الجانب الاقتصادي و المالي:

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا و دول المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل و تشجيع التعاون بين المنطقتين، و هذا من خلال:

- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة.

[1]– مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم ، **الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة، بيروت، معهد الإنماء العربي** ، ط1 ،2002 ص 417.

[2]– بوعلى هشام، مرجع سبق ذكره، ص18.

– تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف و تخفيض فوارق التنمية الكبيرة التي تعانيها دول المتوسط.

– ترقية التعاون و التكامل الجهوي.

ولتحقيق هذه الأهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تتلخص في[1] :

– إنشاء منطقة التجارة الحرة: يهدف مؤتمر برشلونة من خلال اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الشركاء المتوسطيين من جهة، إلى إقامة منطقة تبادل حر مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة و قد تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحرب:

– إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق و تكامل الاقتصاد الوطني، مع أخذ بعين الاعتبار حاجات و مستويات النمو.

– تحديث و تعديل البنية الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الإنتاج، ووضع إطار دستوري و قانوني ملائم الاقتصاد السوق.

– تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و الحضارية.

– تشجيع نقل التكنولوجيا.

– تحديد مجالات التعاون الاقتصادي: لقد ركز المؤتمر و بقرار من دول الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول.

– تحديد أوجه التعاون المالي:إن تحقيق منطقة التجارة الحرة و نجاح الشراكة الأورو–متوسطية يرتكزان على رفع حجم القروض التي يمكن أن يمدها بنك الاستثمار الأوروبي، و

[1]– ابوعلي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المعونات التي يمكن للدول الأوروبية مدها للدول الأوروبية مدها للدول في جنوب المتوسط عبر برنامج ميدا" لدفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول.

الفرع الثاني: أهم المؤتمرات التي لحقت مؤتمر برشلونة.

نص إعلان برشلونة على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأوروبية و الدول المتوسطية سنويا و بصفة دورية و بالتناوب بين هذه الدول، إلا أن هذا الطلب رفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء. ففي ظل هذه المعطيات تركزت الأنظار على مالطا كدولة متوسطية لاحتضان المؤتمر الثاني للشراكة الأورو على هذا الاقتراح. و من ثم سوف نتطرق إلى أهم متوسطية و قد وافقت جميع الدول المؤتمرات المنعقدة كمايلي[1]:

1 – مؤتمر فاليتا (مالطا): انعقد هذا المؤتمر في مدينة فاليتا

– مالطا من 15–16أفريل 1997 بحضور جميع وزراء الخارجية للدول المتوسطية و دول الاتحاد الأوروبي و ذلك برئاسة وزير خارجية مالطا، سجل هذا المؤتمر تراجعا واضحا عن المستوى الذي عرفه إعلان برشلونة بسبب التراجع السياسي الإسرائيل عن المضمون و الالتزامات المقررة في الإعانات ورفضها للسلام في الشرق الأوسط في حين أن إعلان برشلونة تضمن في مبادئه و في المحور المتعلق بالشراكة السياسية و الأمنية دعم صريح لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط و جعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام و أمن و استقرار و ازدهار، كما شجع البيان الدول الأعضاء على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الرامي إلى تحسين التفاهم المشترك و التقارب بين الشعوب و دعم الحوار بين المجتمعات المدنية و المنظمات غير الحكومية (1. (ONG)[2].

[1]– عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص222.

[2]– لمؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي (15–16 أفريل 1997)

http://www.euromedrights.net/fran%C3%A7ais/barcelone/pem/palerme.htm

وكان هدف مؤتمر "مالطا" إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم و لتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة[1].

2 –مؤتمر باليرمو (إيطاليا):

تم انعقاد هذا المؤتمر بين 3–4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية و المتوسطية (27 دولة)، حيث تم عقده بصفة غير رسمية بعد مداولات و اتصالات تم إجراؤها ما بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر و جدول الأعمال، و قد اقترحت بريطانيا الصيغة غير الرسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل و التعقيدات التي عرفها مؤتمر مالطا، و تم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدما جوهريا مقارنة مع المؤتمر السابق.

وللإشارة فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية[2] :

- التأكيد على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.
- مراجعة النتائج الفعلية و الواقعية المنجزة على أرض الواقع.
- شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.
- الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.
- التعهد بمراعاة توفير السلام و الاستقرار و التنمية في المنطقة.
- أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية متفاوتة و هي بحاجة إلى دعم متواصل من الاتحاد الأوروبي.

---

[1]– سمير صارم، أوروبا و العرب من الحوار ... إلى الشراكة ، دمشق، دار الفكر 2000، ط1، ص 215.

[2]– – تصريح ختامي باليرمو: المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الخاص: بالرمو،3،4، جوان 1998
http://www.euromedrights.net/fran%C3%A7ais/barcelone/pem/palerme.htm

3 مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا):

تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورو- متوسطي الثالث في شتوتغارت بألمانيا بين15و 16 أفريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، و أكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة و ضمان الأمن الشامل و الدائم و تدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار و الوصول إلى تسويات سلمية للصراعات و التوترات التي تعيشها المنطقة. و أكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو- متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010.

ونص البيان أيضا على أهمية تدعيم الشراكة الاجتماعية و الإنسانية و الشباب ودور المرأة و مشكل الهجرة و الحوار بين الثقافات و الحضارات المجتمعات المدنية و مكافحة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات العنصرية و كراهية الأجانب، بالإضافة إلى الدور الذي ينبغي أن تلعبه اللجنة الأوروبية المتوسطية بصفتها الهيئة المركزية لتفعيل و رقابة و متابعة و تقييم الانجازات و المبادرات المعتمدة في إطار برشلونة[1].

4 مؤتمر مرسيليا (فرنسا):

يعتبر هذا المؤتمر الرابع، حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ15/16 نوفمبر 2000، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى في18/09/2000) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 21 و 22 أكتوبر2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية[2].

---

[1] Forum d'écocitoyenneté,(Stuttgart du 15-16/04/1999), la contribution des ONG à la conférence ministérielle euro-med des ministres des affaires étrangères Barcelone III (Stutgart).

http://www.mio-ecsde.org/old/bulletin/docs/bulle. 16F.rtf(consulté le.....)

[2]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص225.

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين05/06 نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لا سيما و أنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر.

ثم انعقد مؤتمر آخر في فالنسيا (بإسبانيا) يومي 22 و 23 أفريل 2002.

ثم مؤتمر لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية انعقد بباريس يومي 24 و25 أكتوبر 2004، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية انعقد في لوكسبورغ في 30-31 ماي 2005و أهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية و العمل على أمن المنطقة المتوسطية و استقرارها و تطبيق الديمقراطية و تشجيع الحكم الراشد[1] .

و قد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.

وفي سنة 2007-2008 أصبح للشراكة الأورو- متوسطية صفة جديدة و من خلال إعلان مشترك لقمة باريس 2008 حول الاتحاد من أجل المتوسط هذا النص يتكلم على نقطتين: الشراكة الأورومتوسطية انقسمت: "عملية برشلونة:

الاتحاد من أجل المتوسط" [2] و بالتالي الاتحاد لا يكون منظمة جديدة في السياسة الأوروبية المتوسطية و إنما يعتبر المولود الجديد لمسار برشلونة.

5 -قمة باريس فرنسا[3]:

اجتمع رؤساء الدول و الحكومات الأورو- متوسطية في باريس يوم 13 جويلية2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجددا من أجل تحويل

---

[1]- عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقييمية للاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2] -Brice Martin, le partenariat Euro-Med a l'heure de l'union pour la Méditerranée. Université pierre Mendes France, Institut d'études politique de Grenoble,2008, p10.

[3] -Reda Benkirane, « the Méditerranéen Union and the Geopraghy of closur ». Al jazeera centre for studies13/08/2008,p01.

منطقة البحر المتوسط إلى منطقة سلام و ديمقراطية و تعاون و رخاء يقررون تبني الإعلان المشترك الذي ينص على[1] :

أن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط التي ترتكز على إعلان برشلونة و على أهداف السلام و الاستقرار و الأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل و التماسك الإقليميين.

ويذكر رؤساء الدول و الحكومات أيضا بالمركز الأساسي الذي يتمتع به حوض البحر الأبيض المتوسط في الاهتمامات السياسية لكل البلدان.

إن رؤساء الدول و الحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا هاما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو متوسطية و منها على سبيل المثال: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور الوضع البيئي، بما فيه التغير المناخي و التصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة، الطاقة، الهجرة، و مكافحة الإرهاب و التطرف، الارتقاء بالجوار بين الثقافات.

تضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية، كما تضم الدول الأخرى في عملية برشلونة، و جامعة الدول العربية اعتبرت مدعوة لحضور اجتماعات عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة.

6- قمة مارسيليا (2008):

مثلت القمة الأولى (باريس2008) تقدما هاما في الشراكة الأورو متوسطية و بينت التصميم الثابت للاتحاد الأوروبي.

وعقب اجتماع مارسيليا اقترح الوزراء إطلاق تسمية" الاتحاد من أجل المتوسط" بدل " عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط".

[1]- نقلا عن الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط باريس في 13 جوان 2008 تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية و لرئيس جمهورية مصر العربية.

حيث قرر الوزراء مجددا تأكيد إرادتهم بالوصول إلى تسوية عادلة و شاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي، طبق البنود المرجعية و المبادئ التي نص عليها مؤتمر مدريد.

كما يؤكد الوزراء على تطلعهم المشترك لتحقيق السلام والأمن الإقليميين طبقا الإعلان برشلونة 1995 الذي شجع بشكل خاص على إقامة الأمن الإقليمي بالعمل على عدم نشر الأسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية بفضل الانضمام إلى مختلف الأنظمة الدولية و الإقليمية الخاصة بعدم الانتشار.

وانطلاقا من إعلان باريس الذي تبناه رؤساء الدول والحكومات، وافق وزراء الخارجية الأورو– متوسطيين على الخطوط التوجيهية التالية[1] :

– الرئاسة المشتركة، العلاقات مع البرلمانات و السلطات المحلية و الإقليمية، برنامج عمل 2009، مجالات التعاون، * الشراكة الاقتصادية والمالية، * إنشاء منطقة تجارة حرة أورو متوسطية، "الحوار الاقتصادي، التعاون الصناعي، التعاون الاجتماعي والبشري والثقافي، فضاء أورو متوسطي للتعليم العالي والبحث، * إبراز صور الشراكة.

[1]– نقلا عن إعلان مرسيليا 3–4 نوفمبر 2008، ترجمة عن الفرنسية.

خلاصة الفصل:

عند دراسة الخصائص الاقتصادية للمنطقة المتوسطية تتضح لنا الفجوة القائمة بين دول شمال المتوسط المتقدمة و جنوبه و شرقه النامية، فدول الشمال تتميز بارتفاع الناتج القومي الإجمالي و نصيب الفرد منه، وتدني نسبة الأمية و معدلات وفيات.

الفصل الثاني
محتوى البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية

تمهيد:

منذ الوهلة الأولى تسارعت دول المغرب العربي خاصة تونس و المغرب الإمضاء و توقيع اتفاقيات منفردة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات و تطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة البلدان النامية ومنها المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي و قلل من قدرتها التضمينية لمكاسبها بتلك الاتفاقيات مما جعلها غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة التي تتحرك كتكتل مندمج في وحدة اقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية و سياسية و أمنية مشتركة[1].

أما عن مجالات الشراكة فيعتبر المجال الاقتصادي من أهم المجالات و يتمحور حول تحرير المبادلات التجارية و ذلك برفع القيود على حركة المنتجات الصناعية أما بالنسبة للمنتجات الزراعية و الصيد البحري و المنتجات التحويلية الزراعية فيتم وضع معايير محددة لتحريرها تلزم جميع الأطراف و تضمن تحقيق مصالحها.

اعتمدت هذه الشراكة على مجموعة من البرامج و الآليات خاصة برنامج "ميدا" التمويل مشاريع إصلاحية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي ،أما عن الأهداف التي يتم التأكيد عليها فهي:

* تنمية المبادلات و ضمان الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة بالنسبة لجميع الأطراف من خلال تحديد شروط التحرير المتنامي لحركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.

* تسهيل التكامل و الاندماج بين دول الإتحاد المغاربي وبين هذه الأخيرة الاتحاد الأوروبي.

* الاستفادة من التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية.

1- نجوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقت السياسية 1989-2007**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2007.

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الأورومغربية

غالبا ما تأخذ العلاقات الدولية بين الفاعلين أحد الوجهين البارزين، إما تفاعلات سلمية تعاونية أو علاقات نزاعية تصادمية. وعلى مر التاريخ كان الشكل الثاني هو المسيطر على واجهة الأحداث، إلا أن نهاية الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن العشرين حملت معها نزوعا ظاهرا نحو تعميق التعاون الدولي والتركيز على سلمية مختلف التفاعلات الدولية.

ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، كباقي مناطق العالم، تتفاعل ضمنها مجموعة من العلاقات التي تربط خصوصا بين أهم أقطابها الشمالية (الاتحاد الأوروبي) والجنوبية (دول المغرب العربي) وباقي الفواعل الدولية المؤثرة في مجريات السياسة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الشرق الأوسط) .

المطلب الأول: واقع العلاقة الاقتصادية الأورو–مغاربية

تبرز مجالات التعاون بين الدول المغاربية و الاتحاد الأوروبي من خلال العديد من أوجه التعاون في البيئة، الطاقة، الهجرة، التجارة ، الاستثمار و الهدف منها العمل على تحقيق شراكة تبدأ بإنشاء منطقة التجارة الحرة تدعمها مساعدات مالية و إجراءات عملية لإقامتها، إضافة إلى التأكيد على الدول المغاربية لتحرير تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة.

إن منطقة التجارة الحرة [1] تعتبر وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي و بالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية (أي الاتحاد الأوروبي كان يوقع اتفاقيات مع كل

[1]– "منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية، إزاء الدول خارج المنطقة، و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة."

دولة مغاربية على حدا)، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، و خاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة، حيث تقرر لنشوء منطقة تبادل حر أورو– مغاربية يفترض[1]:

– تشبث أقطار اتحاد المغرب العربي بمطالبها من أجل ولوج أحسن لمنتوجاتها الفلاحية إلى السوق الأوروبية.

– اعتماد برنامج دعم الصناعات التصديرية المغاربية بهدف تحسين تنافسيتها ورفع قيمتها المضافة و تخص هذه العمليات فروع النسيج التي يمكن أن تفقد المنطقة المغاربية مواقعها المكتسبة.

– تحضير جواب ذي طبيعة صناعية حول آفاق منطقة التبادل الحر الأورو–مغاربية و هذا يفترض الشروع في دراسات مدققة حول مجموع النسيج الصناعي لأقطار اتحاد المغرب العربي على أساس أن الهدف هو إنجاز عمليات تحديثية للنظام الإنتاجي قصد تحسين تنافسيته.

– البحث من أجل الحصول على موارد تعويضية لانحدار الموارد الجمركية الناتجة عن إحداث منطقة التبادل الحر الأورو–مغاربية، من أجل ذلك يجب مساندة الإصلاحات الضريبية و البحث عن حلول مستديمة للحد من عبء المديونية الخارجية و إنعاش سياسة استقطابية للاستثمارات الخارجية و خاصة الأوروبية في إطار الشراكة بقيادة الطرفين معا.

أما التسهيلات التي تقررت لإقامة منطقة التجارة الحرة فيما يلي[2]:

– الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، و تحرير تدريجي التجارة المنتجات الزراعية و تجارة الخدمات.

– اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ و الشهادات الخاصة به و حماية حقوق الملكية الفكرية و الملكية الصناعية وسيادة المنافسة و شهادة التقييس العالمي.

---

[1]– فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]– شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004، ص136.

- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، و تكامل الاقتصاد الوطني، أخذا بعين الاعتبار احتياجات و مستويات التنمية .

- تحديث و تعديل البن الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الإنتاج و إقامة إطار إداري ملائم الاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

- إقامة آليات التشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما (دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية.

يعتبر العامل الاقتصادي هو العنصر المهيمن على العلاقات الأوروبية المغاربية و هو راجع إلى اكتشاف النفط و الغاز الطبيعي في المنطقة، خصوصا أن 50% من احتياطي النفط فيها يتركز في ليبيا و 64% من احتياطي الغاز الطبيعي يتركز في الجزائر فضلا عن توافر كميات أقل من احتياطي الغاز و النفط في تونس. فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي و حوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي التي تستورد أساسا من الجزائر. كما قد تعد الخطوط الملاحية في هذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة باعتبارها معبر إلى مصادر الطاقة الواقعة في شرق منطقة البحر المتوسط و جنوبها[1].

شكل مؤتمر برشلونة خطوة انطلاق مهمة لتحقيق شراكة أوروبية متوسطية تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلالها لتعزيز سياساتها المتوسطية في المنطقة و تهدف من ورائها إلى دعم مواقفها السياسية الإقليمية الهادفة للحد من التوسع الأمريكي في هذه المنطقة الإستراتيجية التي تعتبر المجال الحيوي لبعض دول الاتحاد[2]الأوروبي. فالسياسات

---

[1]- آركيه رامازاني " **الشراكة الأوروبية المتوسطية: إطار برشلونة" سلسلة دراسات عالمية ، أبو ظبي:** مركز الإمارات للدراسات البحوث الإستراتيجية، العدد 22 ، ص08.

[2]- Bernard paranque, Corine Grenier et Nadine Levratto,L'euro-méditerranéen de l'espace Géographique aux note de coordination socio-économiques. L'Harmattan, 2007,p 109.

الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، متفقة بشكل كبير حول اعتماد سياسة اقتصادية أوروبية موحدة تجاه دول المنطقة، الأمر الذي ساعد على بلورة سياسة اقتصادية أوروبية موحدة في إطار مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية مع دول المنطقة[1].

إن مشروع برشلونة هو في العمق وليد التحولات التي ترافق نهاية القرن .

أولا: العولمة التي أفرزها التداخل بين مسلسل تحرير المبادلات و تعميم التقدم التكنولوجي و التراجع عن تقنيات الأنشطة الاقتصادية

ثانيا: الجهوية المتمثلة في ميلاد التجمعات الإقليمية التي تسعى إلى تأكيد إشعاعها في المحيط الدائر حولها. ففي هذا التوجه تقوم أوروبا بوضع صيغ نوعية للشراكة و التقارب مع الجهتين الجنوبية و الشرقية [2].

لقد تميز البعد الاقتصادي و المالي بأنه العنصر الأساسي الاتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية لذلك خصص هذا الفصل للشراكة الاقتصادية و التي بنيت على تعاون تجاري من خلال السعي لإنشاء منطقة التجارة الحرة، وتعاون اقتصادي يسعى لإحداث منطقة ازدهار و نمو، و تعاون مالي على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية في شكل قروض و معونات بغرض إنجاح التعاون التجاري و الاقتصادية[3].

---

[1]– علي الحاج، **سياست دول التحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت:** مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،2005، ص 193.

[2]– فتح الله ولعلو، **المشروع المغربي و الشراكة الأورومتوسطية، المغرب:** دار توبقل للنشر، ط1، 1997، ص16.

[3]– عبد الرحمان تومي، " **الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو– متوسطية.** " مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 10، 2008، ص 49.

الفرع الأول: حرية حركة السلع

يعتبر الميدان الصناعي هو المجال الذي تبنى عليه منظمة التجارة الحرة، كما أن عملية تحرير التجارة تسمح بتطور اقتصاديات الدول المغاربية لكن تطرح في نفس الوقت عراقيل يجب تخطيها.

أولا: السلع الصناعية

إن استفادة المؤسسات الصناعية الأوروبية من إنشاء منطقة التجارة الحرة يظهر من خلال توسيع سوق صادراتها جراء انفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية ، و تسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية ، هذا الانفتاح يشكل تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية المغاربية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة داخل أسواقها المحلية أو على مستوى السوق الأوروبية.

لذلك تضمنت الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية إجراءات خاصة و كيفيات للتعامل مع السلع الصناعية عند استرادها أو تصديرها[1]

أ- الصادرات المغاربية للاتحاد الأوروبي: يتم إعفاء الصادرات المغاربية لدول الاتحاد من السلع الصناعية الناشئة من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل و دون أية قيود كمية أو قيود أخرى و ذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (باستثناء السلع النسيجية و الملابس).

ب - صادرات الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية: تم الاتفاق على تحرير تجارة السلع الصناعية الأوروبية من كل قيود الكمية و التعريفة الجمركية عند دخولها لأسواق الدول المغاربية ، و لكن على مراحل وفق برنامج زمني طيلة المرحلة الانتقالية [2] ، و على أساس قوائم أساسية تحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية.

---

[1]- شريط عايد: مرجع سبق ذكره، ص138.

[2]- (هي المرحلة التي تسمح للمؤسست الصناعية المغربية إعادة هيكلتها و تأهيلها بهدف مواجهة التحديت التي تفرضها منطقة التجارة الحرة، و كانت معدة ب 12 سنة).

القائمة الأولى: و هي متكونة أساسا من سلع صناعية للتجهيز، يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها من طرف الدول المغاربية مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مع كل بلد مغاربي.

القائمة الثانية: وهي تحتوي على الموارد الأولية الصناعية، ذات المنشأ الأوروبي و غير منتجة لدى الدول المغاربية ، زيادة على قطع الغيار، يتم إلغاء الرسوم الجمركية و غير الجمركية عليها عدة حدى مدة أربع سنوات.

القائمة الثالثة: و هي تضم السلع الصناعية الأوروبية، و التي تنتج محليا لدى الدول المغاربية و تعتبر سلعا حساسة، فإنه يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا تبدأ بعد مرور ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق.

ج- إجراءات خاصة: تم الاتفاق على بعض الإجراءات كالتالي[1] :

- في حالة حدوث صعوبات بالغة بالنسبة لمنتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي، يجوز مرجعة الجداول الزمنية الخاصة به من جانب لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك.

- يجوز للدول المغاربية اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة بزيادة أو إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على الصناعات الجديدة أو على القطاعات التي تخضع لعملية إعادة هيكلة.

- لا تزيد الرسوم الجمركية على واردات الدول المغاربية من المنتجات التي لها منشأ الدول الأوروبية.

- تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، ما لم تسمح اللجنة المشاركة بمدة أطول.

- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن ثلاثة سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية و القيود الكمية.

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص140.

– تقوم الدول المغاربية بإخبار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية تعتزم تطبيقها، و يتم التشاور حول الإجراءات و تحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها.

ثانيا: المنتجات و السلع الزراعية

في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية بقيت التعاملات التجارية في المجال الزراعي متشددة، حيث اتفق كلا الطرفين على التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما وتخضع المنتجات الزراعية للدول المغاربية إلى رسوم جمركية و رقابة شديدة أثناء انتقالها إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وقد اتفق الطرفان على أن يتم تحقيق تحرير أكبر لتجارتهما في المنتجات الزراعية و المنتجات الزراعية المصنعة التي تهمهما معا كما وقد اتفقا على تحديد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولان اثنان الأول يتضمن قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغاربية مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية و تحديد حصة الاستيراد، بينما الثاني يتضمن قائمة المنتجات الزراعية لدول المغرب العربي المصدرة للاتحاد الأوروبي مع تحديد نسبة التعريفة الجمركية و الحصة المتفق عليها.

أ– **المنتجات الزراعية:** تخضع المنتجات الزراعية إلى ترتيبات مختلفة، فبالنسبة الترتيبات الواردات إلى الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية المغاربية تسمح باستيراد المنتجات المدرجة في جداول التي منشأها دول مغاربية إلى الاتحاد الأوروبي طبقا لشروط محددة، أما بالنسبة للترتيبات التي طبقت على الواردات للدول المغاربية من المنتجات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي فاقتصرت على منتجات معينة يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها في حدود الحصص التعريفية المدرجة حسب قائمة محددة و متفق عليها.

ب – المنتجات الزراعية المصنعة: يتم التعامل من طرف الاتحاد الأوروبي مع السلع المصنعة على أساس أنها منتجات تقع بين حدين، حد السلع الزراعية و حد السلع الصناعية، لأنها تحتوي على نسبة مرتفعة من المكونات الزراعية و في الوقت نفسه قد تم إجراء عمليات صناعية عليها، و تخضع هذه المنتجات الإجراءات السياسة الزراعية المشتركة و ذلك بهدف المحافظة على أسعار داخلية أعلى من معدلات الأسعار السائدة في

الأسواق العالمية (خاصة الأرز، السكر و منتجات الألبان) أما عن واردات الدول المغاربية من المنتجات المصنعة للاتحاد الأوروبي فقد قسمت إلى قسمين، الأول يتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، و تطبق هذه المعاملة بعد فترة عامين إلى ثلاثة من بدء تنفيذ الاتفاقية.

أما القسم الثاني فيتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من تخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية[1].

ثالثا: تحرير تجارة الخدمت

توفر الخدمات[2]الصلات الأساسية بين العوامل الاقتصادية، كما تسمح للأسواق من تأدية وظيفتها بطريقة سليمة، كما وقد فاق نمو تجارة الخدمات نمو قيمة التجارة السلعية بين أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة، كما و تتميز الخدمات عن السلع بخاصيتين: أولهما أنها غير ملموسة (ليس لها كيان مادي) و الثانية أنها غير قابلة للتخزين فيتم استهلاكها بمجرد إنتاجها و يتطلب تحرير التجارة في الخدمات فرض التنسيق بين النظم القانونية القومية و بين الاتفاقيات بفرض الاعتراف بالمعايير و المستويات الخاصة بالدول المشاركة في الاتفاقية.

لقد وقعت كل من تونس و المغرب و الجزائر على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي و لم يرد أي التزام محدد بتحرير التجارة في الخدمات وقد اعتبرت هذه الاتفاقيات مجرد التزامات و تعهدات كل طرف في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (G.A.T.S).

وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة عناصر: أولها يتضمن اتفاق على الإطار الذي يرسي المبادئ والقواعد العامة التي تؤثر في التجارة الخدمات أما الثاني يتكون من التزامات

[1]– شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص192.

[2]– يشير مصطلح الخدمت عادة إلى أوجه مختلفة من النشاط الاقتصادي مثل: المحاسبة، التوزيع، أمل المصارف و التأمين، السياحة الصحة، التعليم، النقل، خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية...إلخ.

محددة خاصة بالقطاعات بشأن المعاملة الوطنية أما الثالث فهو يتضمن التفاهم على الدخول في مفاوضات دورية لتحرير تجارة الخدمات تعتمد الدول المغاربية و خاصة تونس والمغرب على مدا خيل الخدمات السياحة بالرغم من أنها مازلت تشغل بصفة عقلانية وحقيقية بالنظر لما لها من إمكانيات من حيث الجانب و بدرجة أقل مدا خيل النقل الجوي والبحري.

الفرع الثاني: حقوق تأسيس الخدمات

لقد نصت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية على مجموعة من الأحكام و يجب على الطرفين احترمها و العمل بها.

أولا: حق التأسيس: يخضع حق التأسيس لترتيبات معينة تحددها الأطراف[1] المشاركة في الشراكة الأورو–مغاربية و تتفق بشأنها، نوجزها في الآتي:

– يمنح الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس[2] الشركات للدول المغاربية معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لشركات مشابهة في أي دولة ثالثة.

– يمنح الإتحاد الأوروبي إلى الشركات التابعة لشركات أي دولة مغاربية التي تؤسس في دولة عضو معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنح إلى أي شركة متشابهة من الإتحاد الأوروبي.

– يمنح الإتحاد الأوروبي و الدول المشاركة فيه إلى الفروع الشركات المغاربية التي تؤسس في دولة عضو، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة إلى ما يمثلها من فروع شركات أي دولة ثالثة.

[1]– من نص الاتفاقيات الثلاث .

[2]– التأسيس يعني حق شركات الاتحاد الأوروبي أو الشركت المغربية القيام بالنشاطت الاقتصادية بواسطة إنشاء شركات تابعة فروع في الدول المغربية أو الاتحاد الأوروبي على التوالي. " الشراكة الأوروبية المتوسطية: إطار برشلونة" سلسلة دراست عالمي أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 22 ص08.

– يبذل الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية جهودهما لتفادي اتخاذ أي تدابير و إجراءات تجعل شروط تأسيس شركات كل طرف أكثر تقييدا من الحالة القائمة.

ثانيا : تزويد الخدمات نصت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية على مجموعة من الأحكام يمكن تلخيصها في الآتي[1]:

–على الطرفين بذل مجهودهما للسماح تدريجيا بتزويد الخدمات من قبل الشركات الاتحاد الأوروبي أو شركات الدول المغاربية التي تؤسس في إقليم طرف عدا طرف الشخص الذي قصد تزويد الخدمة إليه.

– يجوز معالجة شروط الدخول المتبادل للسوق و توفير الخدمات من قبل الشركات الاتحاد الأوروبي أو شركات الدول المغاربية التي في إقليم طرف عدا طرف الشخص الذي قصد تزويد الخدمة إليه.

– يجوز معالجة الشروط الدخول المتبادل للسوق وتوفير الخدمات في النقل البري بالطرقات والسكك الحديدية، والنقل البحري و الجوي بواسطة اتفاقيات محددة يتفاوض عليها الطرفين.

– أما عن النقل البحري، يتعهد الطرفين بالتطبيق الفعال لمبدأ الدخول بلا قيد إلى سوق النقل الدولي على أسس تجارية و الأخذ بمبدأ التنافس الشريف بين الناقلين.

– أشار الاتفاق على أن يتعهد الطرفين على التزاماتهم بموجب الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات خصوصا الالتزام بمبدأ معاملة الدولي الأولي بالرعاية على أساس تبادلي في قطاعات الخدمات.

– تلغي كافة التدابير المتخذة من جانب واحد عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ و أي عوائق إدارية أو فنية، و التي من الممكن أن تخلق قيدا أو يكون لها تأثير تميزي على حرية تزويد الخدمات في النقل البحري الدولي.

[1]– من نص الاتفاقيات الثلاث.

و على كل طرف أن يمنح معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لبواخرها هو و للبواخر المستخدمة في نقل البضائع و الركاب.

الفرع الثالث : حرية المدفوعات و رأس المال

تعتبر أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالمدفوعات الجارية و حرية رأس المال مطابقة التشريعات المطبقة لدي الدول المغاربية. فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية فإن حرية تدفقها، والسيولة وإعادة تحويل الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى الدول المغاربية هي القاعدة التي تبنى عليها حرية الحركة رؤوس الأموال.

هذا التحرر المعاملات التي يشملها حساب رأس المال و الحسابات المالية الميزان المدفوعات و المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية هو الاستثمار المباشر العقاري، كل هذا ارتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات[1] او في هذا الإطار نصت الاتفاقية على الآتي[2]:

-عملا بأحكام ما جاء في مواد الاتفاقية، سوق تخلو من كل القيود المدفوعات الجارية التي تتصل بحركة البضائع و الأشخاص و الخدمات و رأس المال ضمن الاتفاقية.

- لن تكون هناك أي قيود على حركة رأس المال من الإتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية، و على حركة رأس المال التي تنطوي على الاستثمار المباشر من الدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي.

- يخضع تدفق رأس المال للدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي للقوانين السارية و المعمولة بها داخل البلدان المغاربية، باستثناء الاستثمار المباشر.

- يجري الطرفين المعنيان بالشراكة مشاورات متواصلة لغاية الوصول إلى تحرير كامل لحركة رأس المال، حالما تستوفي الشروط المنصوص عليها.

---

[1]- شريط عايد، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2]- من نص الاتفاقيت الثلاث.

-عملا بالالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي أو للدول المغاربية، لن تتأثر التحويلات الخارجية للإستثمارت التي قام بها موطنو الاتحاد الأوروبي في الدول المغاربية

- في ظروف استثنائية إذا تسببت حركة رأس المال بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية في حدوث صعوبات بالغة في تطبيق سياسة سعر الصرف أو السياسة النقدية لدي أحد الطرفين، فإنه يجوز له اتخاذ إجراءات و تدابير وقائية فيما يتصل بحركة رأس المال لمدة لا يتجاوز ستة أشهر، و نفس الشيء عندما تحدث صعوبات في ميزان المدفوعات لأحد الطرفين.

والواقع أن الآثار الإيجابية لإقامة منطقة التبادل الحر الأورو-مغاربية (المتوسطية) على الدول المغاربية ستكون غير مباشرة مثل تحسين القدرة على المنافسة المتولدة عن إلغاء السياسة الحمائية و تخفيض أسعار المواد المستوردة و اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية و النهوض بالمبادلات بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية، بل حتى المبادلات البينية المتوسطية التي يمكن تشجيعها بفتح الأسواق و تخفيض الحواجز الجمركية و قابلية تبديل العملات المحلية.

أما الآثار على الاتحاد الأوروبي فتمثل في رفع الصادرات باتجاه الدول المتوسطية و هذا ما يؤدي إلى تحوله إلى محور البناء الأوروبي المتوسطي[1].

كما لا ينبغي غض النظر عن الحقيقة مفادها أن منطقة التبادل الحر ستجمع بين طرفين متناقضين هما الإتحاد الأوروبي مع كل عوامل انسجام السياسات التي يتبعها كمجموعة اندماج إقليمية من جهة و تقدمه في كافة المستويات عن جهة أخري. بينما الطرف الثاني يتمثل في الدول المغاربية مع كل تناقضاها الهيكلية الداخلية و تضارب

[1]- عزام محجوب، مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي ". في الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة (تحرير محمد محمود إمام). بيروت: مركز دراست الوحدة العربية ، 1997، ص609.

سياستها الخارجية. بل و الصراعات القائمة بين بعضها (مشكل الصحراء الغربية) إلى جانب تخلقها الاقتصادي و الاجتماعي[1] .

و من هنا يمكن الجزم على أن يبقي الطرق الأوروبي في مركز الشراكة مسيطرا على مجمل العناصر الأساسية المؤدية إلى تحقيق نمو و ازدهار اقتصادي قوي و مستمر بينما تبقي الدول المغاربية تابعة لها.

المطلب الثاني: واقع العلاقات المالية الأورو-مغاربية

يعتبر التعامل المالي محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة مغاربية في إطار الشراكة الاقتصادية، كما و أنه يمثل أساس أو مصدر لنجاح هذه الشراكة. و في هذا الإطار تم التأكيد في مؤتمر برشلونة خاصة على الجانب المالي، و على إقامة منطقة التبادل الحر و الوصول إلى شراكة حقيقية يتطلب دعما ماليا معتبرا لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول[2].

فقد عمد الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المغاربية من خلال تمويل المشاريع والمساهمة في نجاح عملية تأهيل اقتصاد الدول المغاربية.

ويعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية المالية الأساسية التي يقوم الاتحاد الأوروبي من خلالها بتنفيذ الشراكة و لتطبيق التزاماتها، و يقدم هذا البرنامج إجراءات الدعم الفني والمالي التي تناسب هياكل الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي في الدول المغاربية.

اعتمد هذا البرنامج في جويلية 1996 من طرف مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ليدخل حيز التنفيذ في 02 أوت 1996 و يختص بمنح المساعدات المالية للدول المتوسطية التي تدخل ضمن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

---

[1]- عامر لطفي، "الدائرة المتوسطية. **العلاقات العربية الأوروبية في ظل إطار برشلونة**". قضايا إستراتيجية، السنة الثانية، العدد و، ماي 1999، ص22.

[2] -Smail Kouttroub, « les relations euro-méditerrané dans la période post-élargissement ». les cahiers du cremoc, p 47.

و تتمثل الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة فيما يلي:

أولا: برنامج ميدا

ثانيا: قروض البنك الأوروبي للاستثمار

الفرع الأول: آليت التعاون المالي الأورومغاربي

أولا- برنامج ميدا:

تعتبر المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية إلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة عن طريق بروتوكولات مالية مهما كان حجم الإصلاحات المعتمدة و المنجزة يتم التفاوض عنها مع هذه الدول و على أثر مؤتمر برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأوروبية - المتوسطية ما يسمى برنامج ميدا (MEDA)[1]بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (B E1)فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة و مشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، و مدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية و كذا احترام حقوق الإنسان و تطبيق الديمقراطية في هذه الدول[2].

برنامج ميدا يهدف إلى تقوية الاستقرار السياسي و الديمقراطية، و إنشاء منطقة للتجارة الحرة أورومتوسطية، و تطوير التعاون الاقتصادي و الاجتماعي، و الرفع من المقومات الإنسانية و القيم الثقافية[3].

هذا البرنامج يحل محل بروتوكولات التعاون الثنائية السابقة، و امتدت المرحلة الأولى من برنامج ميدا 1 من 1995 إلى 1999، حيث تم تخصيص مبلغ3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد[4](تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فقط) مرفقة بمبلغ4.672 مليار أورو في

---

[1] -MEDA : abréviation de mesures d'accompagnement)

[2]عمورة جمل، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيت الشراكة العربية الأورومتوسطية . مرجع سبق ذكره ، ص207 .-

[3]شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[4]- عمورة جمل ، مرجع نفسه، الصفحة نفسها

شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وقد تم تخصيص ما يقارب 90% من القروض بشكل ثنائي و 10% من القروض المتبقية تم توجيها لتمويل مشاريع التعاون الجهورية [1].

وثم تخصيص هذه الموارد حسب الأولويات التالية:

- المساهمة في التحول الاقتصادي : و الهدف من تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر و ذلك بتحسين تنافسيتها.
- تدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة و تخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية.
- دعم التعاون الجهوي و الإقليمي و يتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي.

و لعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي[2]:

- دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي: (600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20 % من مجموع الالتزامات).
- التعاون الاقتصادي و تنمية القطاع الخاص: (1035 مليون أورو أي 30% من مجموع الالتزامات)
- دعم القطاع الاجتماعي (الصحة، التربية ، الصناديق الاجتماعية، وهذا من أجل تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي (1 مليار أورو، 29% من مجموع التزامات ميدا).
- النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235 مليون أورو أي 7% من مجموع التعهدات الإجمالية).

---

[1] -Stephane. C.Calleya, evaluating euro-mediterranean relations. London and New York: Routledge,p8586.

[2]. - -عمورة جمل، مرجع سبق ذكره، ص208.

Conférence ministérielle euro-med (Marseille 15-16 Novembre 2000), les relations euro-med https://www.france.diplomatie.fr/index.html.

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج ميدا.

أما المرحلة الثانية لبرنامج ميدا، فقد تمت الموافقة في نوفمبر 2000 على قواعد جديدة لإقامة هذه المرحلة من هذا البرنامج في الفترة مابين 2000 حتى 2006 و تبلغ الأموال المخصصة للمرحلة الثانية5.35 مليار أورو، و يقدم الدعم في شكل منح و يحتوي برنامج ميدا على جهاز خاص يمكن من خلاله أن يقدم بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم المنح للدول الأعضاء بسعر فائدة مدعوم"[1].

الجدول رقم (2): يوضح الإعانت الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة للدول المغاربية

الوحدة: مليون أورو

برنامج ميدا (MEDA) (1995-1999)			برنامج ميدا (MEDA II) (2000-2006)		
وضعية لخمس سنوات (1995-1999)			وضعية جزئية لأربع سنوات (2000-2003)		
البلـد	التعهـد	الدفـع	البلـد	التعهـد	الدفـع
الجزائـر	164	30.2	الجزائـر	1812.2	32.6
المغـرب	656	127.6	المغـرب	524.6	279.3
تونـس	428	168	تونـس	305.9	243.2
المجمـوع	**1248**	**325.8**	**المجمـوع**	**1011.6**	**555.1**

المصدر: عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص217.

[1]– ازعباط عبد الحميد، "**الشراكة الأورو_جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري**". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، ص 53.

1- الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة للدول المغاربية

فيما يخص الجزائر، المساعدات المقدمة لها هي ضئيلة إذا ما قورنت بما تم تقديمه لكل من المغرب و تونس، و هذا رغم المكانة الإستراتيجية لها في المنطقة

ولقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية برشلونة برنامج ميدا خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المغاربية من أجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي وإقامة مشاريع إنمائية في هذه الدول بدعم مالي أوروبي تمهيدا لدخولها السوق المشتركة.

و تتلخص هذه الخطة بإعداد و تطوير برامج الخطط الوطنية حيث تتضمن الإستراتيجية المالية لخطط "ميدا" مشاريع و خطط لكل دول من الدول المتوسطية على حدا « programmes indicatifs nationaux » وخططا وبرام programmes indicatifs régional. يحتوي "ميدا" على العديد من البرامج نذكر منها على سبيل المثال« LIFE » وهي الأداة المالية للبرنامج من أجل دعم و تمويل مشاريع حماية البيئة في الدول المتوسطية، و برنامج «SMAP » لمكافحة التلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط وبرنامج « EUMÉDIS » الذي يدعم التعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في قطاع المعلومات و بناء شبكات الاتصالات الإلكترونية المشتركة[1].

2- تقييم برنامج ميدا

تعتبر المبالغ المقدمة للدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا غير كافية بالنظر إلى احتياجات الدول المتوسطية، و بالإضافة إلى القيود الكمية من حيث حجم المبالغ) فإن تجنيد الأموال اتسم بالبطء و التعقيد في الإجراءات فعلى سبيل المثال[2] سنة 1996 نص قرار المجلس الأوروبي على تخصيص900 مليون أورو و لم يصرف منه إلا مبلغ 50 مليون أورو، لكن تم استدراك هذا التأخر سنتي (1998-1999) فاستفادت المنطقة

[1] -Bichar Khader , PEurope pour la Méditerranée de Barcelone à Barcelone (1995-2008) PHARMATTAN 2009, p56.

[2]- بوعلي هشام، **الشراكة الأورومتوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر**. مرجع سبق ذكره، ص47.

المتوسطية خلال هذه الفترة من1.8 مليار أورو منها 60% كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي و 40% في شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، حيث ساهم صندوق ميدا سنة 1999 ب 937 مليون أورو منها 56 مليون أورو خصصت لدعم اتفاقيات السلام.

ثانيا: البنك الأوروبي للإستثمار

وهو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوربي، و يتركز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي في تكوين رأسماله كما يتمتع بالاستدلالية المالية، و تتمثل مهمة البنك في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي و المتمثلة في تمويل المشاريع الأوروبية طويلة الأجل داخل منطقة الشراكة.

وأهم الطرق المستخدمة من طرف البنك الأوروبي لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة هيظ:

– قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو.

– تدعيم رأس المال المخاطر.

– قروض مباشرة (القروض الفردية (لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو).

ومنذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة الطاقة، الاتصالات، البيئة) حيث خصص في إطار برنامج ميدا ما قيمته7.4 مليار أورو منها 6.4 مليار أورو كقروض ميسرة و1 مليار لتمويل الأنشطة الاقتصادية[1].

[1]– محمد بو مزة، "**تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية** "، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول: الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، 2004، ص6ص11.

الفرع الثاني : محتوى المساعدات المالية المغربية

يعتبر برنامج ميدا إحدى أدوات نجاح الشراكة الأوروبية مع كل دولة مغاربية على حدى، و التي تستهدف إتاحة إطار للحوار الملائم لدعم العلاقات القائمة بين الطرفين في جميع المجالات التي يعتبرونها ملائمة و كذا تحديد شروط التحرير التدريجي لمبادلات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و ضمان الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة فيما بين الأطراف من خلال الحوار و التعاون

أولا: المساعدات المالية لتونس:

قامت تونس بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 و اعتبرت أول بلد متوسطي يدخل في إطار الشراكة. هذا الاتفاق دخل حيز التطبيق في 1 مارس 1998، و بالتالي استفادت تونس من مساعدات مالية أوروبية في إطار برنامج ميدا من خلال حصص مالية في شكل مساعدات مالية وفق فترتين تمتد الأولى من عام 1995 إلى غاية 1999 و هي تغطي برنامج ميدا ، ثم الثانية سنة 2000 إلى غاية 2002 وتغطي برنامج ميدا[1] وقد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الموجهة لتونس [2]في إطار برنامج ميدا مبلغ 734 مليون أورو، حددت حصة الفترة الأولى بمبلغ 428 مليون أورو، و الثانية بمبلغ305.9 مليون أورو، أما التسديدات المحصلة بلغت قيمتها411.2 مليون أورو من أصل 734 مليون أورو أي لم تتجاوز نسبة التسديد 50%.

تعتبر تونس شريكا مهما للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون المالي و أحد أكبر المستفيدين من المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا، وقد برهنت على قدراتها الواسعة في الاستفادة من خلال الإصلاحات التي قامت بها.

[1]– شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص177.

[2]– إحصائيات الجدول رقم –2

تعد إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون مع تونس تستجيب لأهم الأوليات المبرمجة بغرض التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة و التي تمثل أساسا [1]:

- تحرير التجارة الخارجية و الاندماج الاقتصادي جنوب .- جنوب.
- الإصلاحات الاقتصادية، و قوية الهيئات الاقتصادية للسوق.
- عصرنة مصالح التطور و المنشآت الاقتصادية.
- تثمين الموارد البشرية و الحماية الاجتماعية.

يتطلب اتفاق الشراكة التونسية الأوروبية من الهياكل الاقتصادية الانتقال إلى مرحلة جديدة من الإنتاج القومي، تقوم أساس تقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة، و لهذا إطار من المؤكد أنه على تونس مواصلة الإصلاحات، و تحقيق المزيد من النجاحات الاقتصادية، و استقطاب المزيد من الاستثمارات و يظل كسب رهان الشراكة مع أوربا متوقفا على عدة عوامل أهمها[2]:

1 -قدرة المؤسسات و الشركات التونسية على المنافسة بعد استفادتها من المساعدات الأوربية و رفع الإجراءات الحمائية عنها.

2 - مواصلة الدولة لبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد.

3- الاستمرار في الانفتاح.

4-الرفع من حجم الصادرات.

ولتهيئة الظروف الملائمة لنجاح العملية التنموية الشاملة بتنظيم استشارة وطنية واسعة لبلورة تصورات مختلف الفئات و القوي، و استشراف الآفاق المستقبلية للتنمية من منطق التخطيط على أساس صحيح من المعطيات و المشورة الاجتماعية.

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 178. .

[2] -سميرصارم، أوربا و العرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 313.

ثانيا المساعدات المالية للمغرب:

استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميدا على فترتين تمتد الأعلى من عام 1995 إلى 1999 و تغطي برنامج ميدا ، ثم الفترة الثانية من عام 2000 إلى غاية عام 2002 و تغطي برنامج 11، وقد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية الموجهة للمغرب في إطار برنامج ميدا مبلغ 1180 مليون أورو، حددت الحصة الأولي بمبلغ 656 مليون أورو، و الثانية بمبلغ 524 مليون أورو . أما تسديدات التي ثم الحصول عليها لا تتعدي406.9 مليون أورو، أي لم تتجاوز هذه التسديدات الفعلية نسبية 30 % مما هو محددة[1].

إستراتجية الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي مع المغرب تستجيب لأهم الأولويات المبرمجة من خلال برنامج ميدا || الذي يغطي الفترة 2000-2002 و ذلك بغرض التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة، هذه الأوليات تتمثل في أهم الإجراءات التي من شأنها إنجاح هذه الشراكة مثل تحرير التجارة الخارجية و تدويل اقتصاديات المغرب، و ضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية، الجهاز الإنتاجي، و تقوية المنشآت القاعدية، وتثمين العامل البشري، و التخفيف من الضغوط الاجتماعية [2]

ولتحسين العلاقات الأوروبية – المغربية فمن الضروري أن يقيم الشركاء حوار حول السياسة الاقتصادية، و وضع التنسيق للسياسة الاقتصادية الأوروبية المغربية من خلال التعاون بين اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية و جماعات المصالح الاقتصادية المغربية. فالشركات في الجهات الفاعلة الأساسية في تحسين الوضع و تحرير التجارة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي لزيادة الاستثمار [3].

[1]– شريط عابد : مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2]– المرجع نفسه، ص 180.

[3] -Bouzalgha karim, maroc - union europeenne: vers un statut avance « memoire, master ii recherche : droit des relations economique internationales, universite de: gerby pontoise, 2008, p23

ثالثا المساعدات المالية للجزائر:

تعتبر الجزائر أخر بلد مغاربي وقع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و يعد برنامج ميدا الوسيلة أساسية لتقوية هذه الشراكة. فقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995-2003 بمبلغ345.2 مليون أورو (حسب الجدول رقم (2)) ، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، الفترة الأولى 1995-1999 (ميدا | تغطي 164 مليون أورو، أما الثانية 2000-2002(ميدا |||)تغطي 181.2 مليون أورو.

بلغت التسديدات الفعلية مبلغ62.8 مليون أورو أي ما يعادل 15.4% من مجموع المبلغ المحددة[1].

ورغم هذه الاستفادة إلا أن الجزائر قد استفادت بمبالغ ضعيفة في إطار برنامج ميدا بالمقارنة مع جيرانها (تونس و المغرب) [2]هو الذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع اتفاقية الشراكة (أفريل 2002)، إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، و تأهيل المؤسسات الصناعية و تقوية البنية التحتية، و إحداث الاستقرار الاجتماعي و الأمني[3].

فالإستراتيجية المستخدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لإنجاح عملية الشراكة مع الجزائر تستجيب لأهم المتطلبات و الأولويات المبرمجة للفترة 2002-2004 و التي تطمح الجزائر من خلالها إلى تجسيد الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الوحدات الصناعية، إصلاح المنظومة البنكية، ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات

[1]– شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص180.

[2]– صمره محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية** ، مرجع سبق ذكره، ص 279

[3] - Sian Lewis Anthony, les initiatives en matière de réforme judiciaire dans la région euroméditerranéenne. Copenhague : réseau euro-méditerranéen des droits de l'homme, 2008, p23

التي من شأنها إنشاء مناصب شغل و كذا تكوين المسيرين، مع الأخذ بعين الاعتبار الإنعامات على الاقتصاد الجزائري[1].

المطلب الثالث: واقع التعاون الاقتصادي

الفرع الأول: تحديد مجالات التعاون الاقتصادي

لقد حددت مجالات التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية الثلاث، و هي متشابهة لحد كبير و تتلخص فيما يلي[2].

التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على المدخرات المحلية الموجهة إلى الاستثمار المحلي، و الاستثمار الأجنبي المباشر، و التأكيد على أهمية خلق مناخ لائق للاستثمار، و إزالة كل ما يعترضه من عقبات مهما كان شكلها و مصدرها، بما يعزز و يقوي عمليات نقل التكنولوجيا و تشجيع صادرات البلدان المغاربية و الرفع من قيمتها.

– تنمية التجارة بين الشركاء من خلال دعم و تنشيط التعاون الإقليمي، و الحث على الرفع من معدلات التجارة باعتبارها عاملا هاما قويا و حاسما في بناء منطقة التجارة الحرة التي تعتبر ركيزة و هدفا نهائيا للشراكة الأوروبية المغاربية.

–تشجيع المؤسسات الإنتاجية على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض و العمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون، وما يترتب عليه من تحديث للصناعة، مع ضرورة وضع برامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة و الصغيرة.

– العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة، و تشجيع البرامجمتعددة الأطراف القائمة، و مراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من آثارها السلبية.

---

[1]– بوعلي هشام، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2]– زكي حنوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 82،2000، ص18

– الاهتمام و المحافظة على الثروة السمكية، خاصة بالنسبة للمغرب، و إدارتها بصورة سليمة و العمل على تنميتها، و العمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.

– تعزيز التعاون، وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة ، و الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في إطار الشراكة الأوروبية المغاربية، على توفير الإطار المناسب لتسهيل استثمارات شركات الطاقة، و تسيير نشاطها في مد شبكات الطاقة و الرابط بينها.

– إعطاء أولوية للموارد المائية و تنميتها و حسن إدارتها، و تعزيز التعاون في هذا المجال لما يكتسبه من أهمية بالغة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

– التعاون في تحديث الزراعة و إعادة هيكلتها و تعزيز التنمية الريفية المتكاملة.

– التعاون في تقوية و تحسين البنية الأساسية، و النهوض بشبكات الطرق و تكنولوجيا المعلومات، و تحديث الاتصالات، ووضع برامج وفقا للأولويات في هذا الصدد.

وحتى تكون متابعة فعالة لأساليب و مجالات التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل دولة مغاربية من جهة أخرى، تم إعطاء طرق و أنماط لتنفيذ هذا التعاون و الإلمام بكافة مجالاته.

الفرع الثاني: الميادين الأساسية للتعاون الاقتصادي

إن التوجه إلى التعاون الاقتصادي سيؤدي إلى متابعة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات، و تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بغرض توفير فرص العمل وتوزيع الدخل، و تزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية و ضمان الاستقرار الاجتماعي، زيادة على تدعيم القطاع الخاص و خوصصة المؤسسات العمومية.

ومن هنا نجد أن أولويات التعاون الاقتصادي تتمحور حول ثلاثة ميادين أساسية هي: الإصلاحات الهيكلية و تأهيل المؤسسات، و الاستثمار الأجنبي المباشر و أخيرا تدعيم القطاع الخاص [1].

[1]– شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص152.

أولا: الإصلاحات الهيكلية

إستراتيجية التأهيل الصناعي ضرورة حتمية التكييف صناعات الدول المغاربية مع متطلبات منطقة التجارة الحرة الأوربية المغاربية من جهة، و للمطابقة مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، لهذا كان لزاما على هذه الدول إتباع سياسات إعادة هيكلة لهياكلها الصناعية، وتم تطبيقها خلال المرحلة الانتقالية التي انتهت بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية يكون فيها مستوى المنافسة متقاربا.

فعملية تأهيل المؤسسات الصناعية في الدول المغاربية تتطلب أموالا خاصة وإجراءات واضحة من طرف السلطات العمومية من شأنها تسهيل العملية، ووضع الأسس التي تديرها وتتابع تطوراتها، ذلك أن عملية التأهيل الصناعي تتطلب برنامجا واسعا للعمل بغرض إعادة هيكلة المؤسسات و تكييفها [1].

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

المستثمرون الأجانب هم أصحاب رؤوس الأموال المتراكمة عبر السنين لدى عدد من الأفراد و الشركات متعددة الجنسية و البنوك دولية النشاط، و يحمل أغلب هؤلاء المستثمرون جنسيات من الدول المتقدمة، و يوجد هؤلاء المستثمرون في وضعية تنافسية على الصعيد الدولي بغرض توظيف أموالهم و تحقيق رأس المال [2] و يكمن التمييز بين نوعين للاستثمار: الأول يهتم بالاستثمار في الأسهم و السندات لشركات خارج الحدود الوطنية و النوع الثاني من الاستثمار هو ذلك الذي يهتم بالاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتماشيا مع أهداف التحرر الاقتصادي للدول المغاربية في إطار الشراكة الأوروبية ، وضمان لإنجاح هذه الاتفاقيات و الرفع من معدلات التجارة الخارجية للدول المغاربية تحضيرا للدخول في فضاءات منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية و نجاح التعديلات الهيكلية التي تقوم بها، و خاصة إعادة تأهيل القطاع الصناعي، و خوصصة القطاع العام.

[1]– شريط عايد، مرجع نفسه، ص153.

[2]– نفس المرجع، ص158.

قامت هذه الدول بإحداث تغييرات على سياستها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم و الظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي، و ما يتطلبه ذلك من الاتجاه نحو الاقتصاد الحر[1] ، والاتحاد الأوربي يعمل جاهدا للرفع من معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و دخول رؤوس الأموال الأجنبية للدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة.

ثالثا: تدعيم القطاع الخاص

تعتبر عملية التحرر الاقتصادي، و حرية المبادلات التجارية، التي اعتمدتها الدول المغاربية كسياسة لدفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام تؤهلها للمنافسة الاقتصادية في إطار منطقة التجارة الحرة التي تنشأ بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة. فإنه من الضروري أن تولي أهمية كبرى لخوصصة المؤسسات باعتبارها الركيزة الأساسية لهذا التحرر الاقتصادي[2].

فقد اعتمدت الدول المغاربية برامج لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، و ذلك انطلاقا من قناعتها بالأهداف التي ستحققها من وراء تطبيق هذه البرامج سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولعل أبرز هذه الأهداف تكمن في :

تحقيق الكفاءة الاقتصادية و التكنولوجية و نمو قطاع الأعمال الخاص و تحقيق درجات عالية للمنافسة و تنمية أسواق رأس المال، و تخفيض الضغط المالي على الدولة و تشجيع الاستثمار الأجنبي، و تحقيق معدلات عالية للتشغيل و لو على المدى البعيد[3]

و لعل أهم الركائز التي تقوم عليها برامج الخوصصة و التي تسهل البلوغ إلى هذه الأهداف ما يلي[4]:

---

[1]– شريط عابد، مرجع سبق

[2]– المرجع نفسه، ص 169.

[3]– شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص170.

[4]– محمود خل المسافر، **العولمة الاقتصادية**، بغداد: د.م.ن، 2002، ص88.

-يجب أن يكون البرنامج الوطني للخوصصة جزء لا يتجزأ من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي و الهيكلي.

- وجود سوق قوية و تنشيط للأوراق المالية تعتمد من خلال سوق النقود، و سوق رأس المال، و سوق الأوراق المالية، و ذلك لتشجيع الادخار و جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

- توافر البيئة القانونية و التشريعية، أي إصدار تشريعات تتماشى و النظام الجديد الذي يشجع الملكية الخاصة.

- ضرورة اهتمام الدولة بالبنية الأساسية و المرافق العامة و إقامة المدن الصناعية موزعة على كامل التراب الوطني.

المبحث الثاني: صعوبات و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو مغاربية

على المستوى الاقتصادي هناك فوارق متعددة و متفاوتة بين دول منطقة المغرب العربي و دول الاتحاد الأوروبي نذكر منها: ارتفاع معدل النمو السكاني و الناتج القومي والدخل الفردي، و أنظمة السوق، و كذلك القاعدة الصناعية و الزراعية و دورها في الإنتاج والاكتفاء الذاتي و الصادرات.

فالعلاقة بين الضفتين تتسم بالتبعية الاقتصادية و التنمية غير المتكافئة. إذ أن دول المنطقة المغاربية تبقى دائما في تبعية للاتحاد الأوروبي.

أما على المستوى السياسي فيمثل الطرف الأوروبي ثاني قوة عالمية من حيث الدور الذي يلعبه إقليميا و دوليا.

المطلب الأول: الآثار المرتبة عن الشراكة الأورو-مغربية

تحمل اتفاقيات الشراكة في مضمونها بعض الآثار منها ما هو ايجابي و الأخر سلبي يمكن تلخيصها في ما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية لاتفاقيات الشراكة الأرو مغاربية في ما يلي:[1]

- تعزيز العلاقات السياسية و الدبلوماسية و إقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية الموقعة لهذه الاتفاقيات.

- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني وحل العديد من القضايا العالقة في المنطقة .

[1]- سلوى محمد مرسي، **الشراكة الأورو-عربية، مالها و ما عليها و سبل تفعيلها**، "**الندوة العلمية الدولية** حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشركة العربية الأوروبية"، جامعة فرحت عباس: سطيف، 8-9 ماي 2004، ص5ص7.

– التحرير التدريجي للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و جلب الاستثمارات و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية و ذلك بزيادة الدعم الفني و الإداري و التنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي.

– تقديم العون التقني في مجال التعليم و التدريب المهني و تدعيم البحث و التطوير في الدول المغاربية

– الاستفادة من اكتساب الخبرات و المهارات و القدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية .

– تقديم المساعدات المالية و الفنية لمقاومة التلوث البيئي و ضمان الاستخدامالعقلاني للموارد المائية و الطاقة و غيرها.

– زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا.

– تنمية و تشجيع القطاع الصناعي و رفع القدرة التنافسية للصناعات العربية و المساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، و توفير الشروط الملائمة التطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو و التنوع في الإنتاج الصناعي.

– المساهمة في تدعيم و إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول العربية المتوسطية كالقطاع الإنتاجي، المصرفي و التأمين.

– التعاون مع الدول العربية لتنمية و تطوير النقل و ما يرتبط به من إعادة بناء و تحديث البن التحتية المتمثلة في الطرق و الموانئ و المطارات، و كذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري و السكك الحديدية و حركة الحاويات و غيرها.

– تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

تتمثل الآثار السلبية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية فيما يلي [1]

– محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول المغاربية نتيجة غياب التكامل المغاربي، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة و بين كل دولة مغاربية على حدى، كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول المغاربية و أدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت لديها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.

– استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوروبية العربية لم يكن في صالح الدول المغاربية المتوسطية، بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول المغاربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات، و إذا كانت الدول المغاربية تمكنت من الاستفادة من بعض المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعدى الحصول على بعض الحصص المحدودة للتصدير، و كذا مواسم التصدير لبعض المنوجات الزراعية .

– ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية المغاربية خاصة مقارنة مع العديد من الدول الأخرى الأوروبية، و يرجع هذا إلى ميل الاتحاد الأوروبي لدول شرق ووسط أوروبا تحضيرا لإدماجها في الاتحاد الأوروبي، و كذا إلى غياب الشفافية والنظام المؤسسي لحماية المستثمرين الأجانب و تشجيعهم على الاستثمار في هذه الدول.

ضعف المساعدات المالية و المعونات الفنية المقدمة للدول المغاربية المتوسطية.

– عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المغاربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية و تحرير المبادلات، و ما يترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات.

[1]– نفس المرجع، ص8- ص10.

– المعاملة غير المتكافئة بخصوص قواعد المنشأ بين كل من دول المغرب العربي، فقد سمحت اتفاقيات الشراكة باعتماد المنشأ التراكمي [1] لدول المغرب العربي فيما بينها، بينما لم تسمح بذلك لدول المشرق العربي.

– تتجاهل الشراكة الأورومغاربية في إطارها المقترح انتماء الدول العربية (المغاربية) إلى وطنها العربي و التزاماتها المقررة بموجب المواثيق والمعاهدات و الاتفاقيات الموقعة في إطارها خاصة معاهدة الدفاع و التعاون الاقتصادي العربي المشترك، و اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية و اتفاقية السوق العربية المشتركة.

– عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى دول جنوب المتوسط، مقابل التحضير الجماعي و التقني المدروس الذي يتميز به أداء الاتحاد الأوروبي.

– إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة في مساعدات مشروطة سياسيا و اقتصاديا، فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية و حقوق الإنسان، و اقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك و الصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية و انكماشية[2].

– غياب حرية تنقل الأشخاص، حيث له أثر كبير على الدول المغاربية خاصة تونس و المغرب التي تستفيد من مدا خيل معتبرة من العمال المهاجرين.

– لم يمس التعاون في المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي و المتمثلة أساسا في الصناعة بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث أن الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي و ضمان تأمينها.

---

[1]– المقصود بالمنشأ التراكمي هو أن المنتوج يأخذ صفة المنشأ أو الأصل حتى و لم يتم إنتاجه في ذلك البلد بنسبة 100% أو بصيغة أخرى أن أجزاء هذا المنتوج تم صنعه في أكثر من بلد.

[2]– هاني حبيب، **الشراكة الأورومتوسطية، مالها وما عليها**. سوريا: د.م.ن، 2003.

– لم تعطي أهمية كبيرة للتعاون التقني و العلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، و لم تشمل التحول التكنولوجي و التحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج.

–التخلي عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل (Non Reciprocito) الذي كان معمولا به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة.

– وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية و الدول المغاربية المتوسطية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا[1].

إنها اتفاقيات تمت بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الأولية الزراعية و اقتصاديات تتميز بالتنوع و كثافة التكنولوجيا.

المطلب الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكة على الدول المغربية

إن آثار اتفاقية الشراكة يختلف وقعها من بلد لآخر سواء ايجابيا أم سلبيا و ذلك حسب هيكل صناعاته، و هيكل صادراته و وارداته، و حسب نوعية المنتوجات التي يتعامل بها تجاريا، و لكن الآثار السلبية الموجودة علة اقتصاديات البلدان المغاربية خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، تحدث اختلالات في توازناتها على جوانب مختلفة اقتصادية و سياسية و اجتماعية

الفرع الأول: انعكاسات التحرر التجاري:

تتمثل القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع داخل أسواق الدول الأعضاء دون أي حواجز أو تمييز، و يلتزم الطرفان الموقعان على الاتفاقية تجنب أية إجراءات أو ممارسات تسعى بشكل أو بآخر للتمييز بين منتجات أحد الأطراف و المنتجات المشابهة الآتية من طرف أخر. و تجدر الإشارة إلى وجود أربعة أنظمة تجارية مختلفة حسب ما تنص عليه اتفاقية الشراكة في جزئها الثاني المتعلق بحرية تنقل السلع. [2]

[1]– قدي عبد المجيد، الجزائر و مسار برشلونة " **الندوة الدولية للاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو**–عبية" بجامعة فرحات عباس، سطيف، 8–9 ماي 2004، ص2.

[2]– شريط عابد، مرجع نفسه، ص 183.

1- النظام الأول: يخص المنتجات الصناعية المحررة تماما للاستيراد، و ذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و تشمل هذه الفئة المعدات الصناعية التي لا تصنع محليا، و تعتبر الرسوم الجمركية والضرائب الماثلة المفروضة عليها لاغية بدءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. و هذه المنتجات تمثل 12% كمتوسط إجمالي الواردات الدول المغاربية

فالتحرير الكامل و الفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتجات يضع الدول المغاربية أمام خيارات صناعية همة في الأجلين المتوسط و البعيد، و انطلاقا من أن هذه المنتجات لا تنتج محليا فهي لا تلقى منافسة، لكن الوضع قد يختلف بتطور القدرات العلمية و التكنولوجية و الصناعية المغاربية، و يمكن اعتبار استيراد هذه المعدات دون أدنى حماية سوف يعرقل أي تقدم في صناعة هذه المعدات، إن لم يقض عليها تماما و بالتالي يؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي.

2 -النظام الثاني: يخص المنتجات الصناعية الوافدة من دول الاتحاد الأوروبيو التي يتم تدريجيا استيرادها، و هي تشمل المواد الأولية، و المنتجات المصنعة الأوروبية و التي تضع محليا و تمثل حوالي 80% كمتوسط إجمالي واردات الدول المغاربية من الاتحاد الأوروبي. تخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم و الضرائب الجمركية وفق جداول زمنية مسايرة الخطة تكيف الصناعات المغاربية على القدرات التنافسية الدولية والمحلية. كما تجدر الإشارة إلا أن هذه المنافسة المتوازنة ستؤدي إلى تهديد 30 % من المنشآت الموجودة داخل البلدان المغاربية بالرغم من وجود مؤسسات صناعية مغاربية مؤهلة لمنافسة مثيلاتها الأوروبية.

و بعبارة أخرى، فإن الآثار المترتبة على النشاط الإنتاجي للدول المغاربية جراء هذا الانفتاح و التحرر التجاري متعددة يمكن أن تسبب في تخلي البلدان المغاربية عن أنشطة

صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية، و إغلاق وحدات إنتاجية، و إعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي[1] .

في النظام الثالث: و يخص المنتجات الصناعية المفروض عليها ضريبة الاستيراد وهذه الفئة تخص منتجات الصناعة الزراعية و الغذائية، حيث أن التجارة الخاصة بها تخضع للضريبة الخاصة بالعنصر الزراعي المكون للمنتوج الصناعي الزراعي، و الهدف من وراء هذا هو حماية الصناعة الزراعية الأوروبية من منافسة المنتوجات الصناعية الزراعية المغاربية توجد العديد من العقبات دون نفاذ صادرات البلدان المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

هذا الإجراء الذي تعتمده دول الاتحاد الأوروبي على صادرات الدول المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية سينعكس سلبا على تنمية و تطوير هذا القطاع الحيوي.

4- النظام الرابع: و يخص المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري، و هي الفئة التي يخضع استيرادها لبروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، و التي لا يستطيع تقديم تنازلات بشأن تحرير التجارة فيها، إذ أنها مرتبطة بالتوازنات الداخلية للتركيبة السياسية. في هذا الصدد عن فكرة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية بفكرة التحرير التدريجي، دون أن يؤدي ذلك إلى التحرير الكامل ، هذه السياسة ألحقت أضرارا بالزراعة المغاربية.

أما بخصوص تحرير تجارة الخدمات، و التي تبقى مثلما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود و الإجراءات الإدارية، فمن الواضح أن تكون لها نتائج سلبية على الدول المغاربية.

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص183.

فمن المعلوم أن قطاع الخدمات لديه أنشطة كثيرة. وباعتبار أن الدول المغاربية تعتبر دولا مستوردة للخدمات فإن تحرير هذا القطاع من المتوقع أن تكون له العديد من المشكلات و تعرض هذا القطاع للمنافسة غير متكافئة مع الشركات الأجنبية.

الفرع الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي

تعتبر الآثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية و دول الاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الدول المغاربية، و أهم هذه السياسات تلك المتعلقة بالتقويم الهيكلي و التي تبرز آثارها على المستوى الاقتصادي و بعض الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

إن سياسة إعادة تأهيل القطاع الصناعي المعتمدة من طرف الدول المغاربية ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات، سواء تعلق الأمر بتحسين الإنتاجية أو بالمنافسة على مستوى السوق المحلي.

هذه السياسة تعتبر قضية إستراتيجية هامة تتطلب شروط لنجاحها، و يمثل الشرط المالي أهمها، زيادة علة وجود موارد بشرية ذات كفاءة و التحكم في التكنولوجيا، و هياكل دعم التأهيل، و يبقى مشكل التمويل الهاجس القوي الإنجاح سياسة التأهيل الصناعي. و يمكن للشراكة الأوروبية المغاربية و من خلال برنامج ميدا والاستثمارات الأجنبية أن تتضمن جزءا من هذا التمويل.

أما العامل الثاني و هو يعتبر وسيلة من وسائل التمويل لإنجاح هذه العملية فهو المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الأوروبية نحو الدول المغاربية.

وإذا كان التعاون من أجل عصرنة القطاع الصناعي بواسطة الشراكة مع الدول المتقدمة يعتبر ضرورة حتمية للاندماج في الاقتصاديات العالمية، و أداة أساسية لتأهيل الإنتاج و توسيع النسيج الصناعي، فإنه من الواجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها لتحقيق هذا الهدف.

كما أن كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم لنجاحها، و ذلك لتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات، و لتحفيز العرض و السماح بتحويلات مهمة للتكنولوجيا.

الفرع الثالث: انعكاسات التعاون المالي

يعتبر التعاون المالي أحد المجالات المهمة التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة بهدف تحقيق التوازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي خصص مبالغ هامة في صورة منح و مساعدات للدول المغاربية (كما وقد سبق الإشارة إليها في المطلب الثاني من الفصل الثاني) وفقا لما نصت عليه بنود الاتفاقية و ذلك بغية مساعدة هذه الدول على الاستعداد لتحمل الأعباء الناجمة عن عملية إنشاء منطقة للتبادل التجاري، وقد استحدث الاتحاد الأوروبي آلية خاصة التخصيص و صرف مبالغ المساعدات تعتمد على معيار القدرة الاستيعابية لكل دولة مغاربية، و على مدى كفاءة استخدام هذه الدول المساعدات[1].

كما أن عملية الاندماج الاقتصادي للدول المغاربية سيصاحبها تحقق فائدة كبيرة بالنسبة للجانب الأوروبي من خلال فتح أسواق الدول المغاربية، أمام صناعاته و شركاته من خلال تحرير التجارة.

كما أن هذا الدعم المالي يلحقه آثار اقتصادية و سياسية من خلال هذه الاتفاقيات، فإذا كانت الدول المغاربية في حاجة للقروض و المنح الأوروبية بشأن شروط الاتحاد الأوروبي لتلبية هذه المطالب تعتبر قاسية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تأسيس علاقات تجارية و اقتصادية غير كفؤة و ميز متوازنة لها آثار مباشرة على الدول المغاربية انطلاقا من تفكيك الرسوم الجمركية و تمييز المنتجات الفلاحية وصولا إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة[2].

[1]– صمارة محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص286.

[2]– صمارة محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص286.

تعتبر اتفاقية الشراكة بكل جوانبها المالية و التجارية و النقدية لا تكون لديها فائدة إذا لم تؤدي إلى الرفع من التنمية و القضاء على الفقر و رفع مستوى معيشة الأفراد، و هذا بإدراك الدول الأوربية حاجة الدول المغاربية للمساعدات المالية باعتبار أن الجانب المالي هو المتحرك الرئيسي لكل هذه العمليات الإصلاحية التي تقوم بها الدول المغاربية.

المطلب الثالث: الأبعاد السياسة الاقتصادية الأوروبية

لقد هدفت سياسة دول الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تحقيق أبعاد سياستها الإستراتيجية (السياسية و الاقتصادية) تجاه المنطقة، وطلك من أجل إعادة تفعيل دورها على الصعيدين الإقليمي و الدولي فالعلاقات الاقتصادية والسياسية و الثقافية التي تضمنتها وثيقة برشلونة، مكنت دول الاتحاد الأوروبي من طرح مفهومها للشراكة المتوسطية، و ذلك بما يتناسب مع المتطلبات السياسية و الاقتصادية والأمنية لأوروبا. فالطرح الأوروبي للشراكة المتوسطية استند إلى التعاون الاقتصادي كجوهر أو كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة المتوسط، في ضوء المصالح المشتركة، وحجم التبادلات التجارية و المعطيات الاقتصادية التي يمكن أن تطور العلاقات السياسية و الثقافية و الاجتماعية بين دول المنطقة وشعوبها [1]

الفرع الأول: البعد السياسي

يشكل البعد السياسي للمشروع امتدادا للبعد الاقتصادي، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فالاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية واسعة النطاق، وتتفاوت هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الإنسان و الديمقراطية و سيادة القانون، و تأكيد ضرورة التزام الدول بمبادئ و قواعد القانون الدولي، إلى قضايا أخرى ترتبط بالحل السلمي للنزاعات الدولية و نزع السلاح و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

[1]– على الحاج، مرجع سبق ذكره، ص229.

ويتضح لنا مما سبق أن الطرف الأوروبي [1] حدد الإطار السياسي و الأمني الذي يجب على الدول المتوسطية (المغاربية) الالتزام به و عدم الخروج عنه، بيد أن مختلف الرؤى و المصالح المتناقضة خاصة بين الدول العربية المغاربية المشاركة في الندوة و بين إسرائيل فرضت على الأوروبيين اتخاذ موقف وسط ضمانا لسير مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية . لهذا قامت الدول الأوربية بالتركيز على المستويين الاقتصادي و المالي الذين تراهما الدول المغاربية ضروريين لنجاح هذه الشراكة، و الاقتصار على طرح مبادئ عامة في المستويين السياسي و الأمني[2].

إن أهمية البعد السياسي للشراكة الأوروبية المتوسطية تكمن في تحقيق الأمن و السلام العادل و الشامل في المنطقة العربية، و الحد من النزاعات و الحروب بين بلدانها. فالصراع العربي الإسرائيلي يشكل إحدى العقبات الرئيسية في وجه التعاون بين بلدان المنطقة و أوروبا، لذلك سعت السياسات الأوروبية من خلال مؤتمر برشلونة و بعده الزيادة دورها السياسي أكثر فأكثر.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

تبرز أهمية البعد الاقتصادي للسياسات الأوروبية في بلدان المنطقة العربية المتوسطية، من خلال مقارنة مستوى التبادل التجاري القائم بين الضفتين، حيث يتبين أن بلدان المنطقة العربية بصفة عامة و المغاربية بصفة خاصة تشكل سوقا واسعا و أساسيا لصادرات دول الاتحاد الأوروبي كما أن مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية كان يعتمد في بعده الاقتصادي على تفعيل سبل التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة المغاربية (العربية)

[1]– أحمد كاتب، **خلفيت الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2001، ص95.

[2]أحمد كاتب، مرجع نفسه، ص96.–

من جهة ، و بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، و ذلك بهدف نجاح إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الضفتين[1].

كان يهدف مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية الدول الاتحاد الأوروبي التي يمكن وصفها بإعادة ترتيب المصالح الأوربية و تطلعات سياستها الإقليمية و الدولية، و تسيير كافة التوجهات الاقتصادية في منطقة المتوسط، حيث تسعى دول الاتحاد من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق العديد من الأبعاد أهمها [2].

1- إيجاد أسواق لصادراتها من السلع و الخدمات عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة، مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق المنطقة العربية التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية .

2- الحد من الهجرة المتزايدة لأبناء دول جنوب و شرق المتوسط إلى دول الاتحاد.

شكلت السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، نقطة تحول جديدة في السياسات الأوروبية، كونها أظهرت اتفاقا أوروبيا شاملا حول أهمية اعتماد سياسة اقتصادية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي مع بلدان حوض المتوسط[3].

فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الشراكة الأوروبية المتوسطية (والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث) سواء على صعيد الفصل بين الجانب السياسي أو على صعيد استمرار الجوانب الأخرى، الاقتصادية و الأمنية الثقافية و الإنسانية.

إلا أنها مكنت دول الاتحاد الأوروبي من استعادة دورها السياسي و الاقتصادي على الصعيد الإقليمي و الدولي، حيث استطاعت الدبلوماسية الأوروبية، و من وراء سياستها الاقتصادية الموحدة، مواجهة التحديات الإقليمية التي تعرضت لها المنطقة المتوسطية

[1]- – على الحاج، مرجع سبق ذكره، ص235

[2]- على الحاج، نفس المرجع، ص240.

[3]المرجع نفسه، ص 263.-

واستطاعت الحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عنها، عوامل التقارب و الترابط بين المجتمعات المتوسطية، بهدف تفعيل و تعميق أسس التفاهم بين الشعوب ضفتي المتوسط

خلاصة الفصل:

الشراكة الأورو–مغاربية خلقت تحديات جديدة لاقتصاديات دول المغرب العربي و هي تلك المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية، فالمؤسسات المغاربية التي تدخل منطقة التجارة الحرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي مما سيجعل المنافسة محسومة منذ البداية لصالح الاتحاد الأوربي، و هذا يتطلب اعتماد سياسات تأهيلية لتمكين المؤسسات من الاستجابة لتحديات الحركية الاقتصادية.

كما و تعتبر هذه الشراكة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة و المستقبلية و لكن لا يعني ذلك القبول بكل الشروط و معظم النتائج، لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على الآخر.

الفصل الثالث
واقع و آفاق العلاقات الأوروبية المغربية

تمهيد:

لا شك أن عدم التكافؤ بين الدول المطلة على ضفتي البحر المتوسط بسبب الفوارق الإقتصادية الكبيرة سيبقى المؤثر الأساسي الذي يحكم مستقبل العلاقات التجارية والمالية بين الضفتين .

والتي كانت طيلة السنوات الماضية لصالح الدول الأوروبية وقد تتراجع هذه العلاقات في ظل بقاء الحال على ما هو عليه .وأمام القلق الشديد للإتحاد الأوربي من منافسة وأخرى خارجة عن الإقليم كالولايات المتحدة الأمريكية والصين ليس أمام هذا الأخير إلا العمل على تقريب اقتصاديات دول جنوب المتوسط المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوربي على جميع المستويات (التبادلات التجارية ،حركة رؤوس الأموال) ليصل إلى المستوى الذي تتطلبه الشراكة الحقيقية بين الضفتين .

المبحث الأول :تقييم تجارب الدول المغربية في إطار الشراكة

من خلال دراستنا للعلاقات الأوربية المغاربية في إطار الشراكة الأورو متوسطية، أمكن ذلك التعرف على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي على المستوى العالمي ، من خلال دراسة خصائص إقتصاديات هذه الدول ،أدى من ذلك إلى الخروج بمجموعة من الملاحظات تعكس في جانبها الإيجابي أوجه القوة وفي جانبها السلبي نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الدول ، ومن ثم تكون عائقا لتفعيل إندماجها في الإقتصاد العالمي.

ولا شك أن البحث في مشروع الشراكة يستلزم منهجا سلميا بهدف تحديد أفضل السبل لهذه الشراكة يتطلب دراسة مقاربة براغماتية تقدم على تبيان المصالح والمنافع المتبادلة بين الطرفين.

فالشراكة حقا هي اتفاق تجاري واقتصادي لديه أهدافه المرجوة ،لكن من الصعب تقييم التجاري للمغاربية بعيدا عن إطار العلاقات السياسية والأمنية والإقتصادية الدولية المحيطة بها .

ولعل أفضل معيار لتقييم تجارب الدول المغاربية هو مدى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه الشراكة الإقتصادية .

المطلب الأول : التجربة الجزائرية :

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،بعد تونس والمغرب .

ومهما يكن فإن تقييم نتائج هذه التجربة تنطلق من المرتكزات الإقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها إنطلاقا من وضعية التجارة الخارجية ،ثم وضعية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأخيرا التطرق إلى أوجه القوة والضعف لدى الجزائر .

الفرع الأول :تقييم المؤشرات الإقتصادية الجزائرية

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات، بحيث تمثل 97% من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت إرتفاعا محسوسا في أسعار البترول ساهم بقدر كبير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية .أما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على استيراد السلع التجهيزية بنسبة 39 % من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات، المحركات ، آلات كهربائية، ومعدات مختلفة . بينما تمثل السلع الوسيطية في مواد البناء ومعدات الأشغال العمومية .وتبقى المنتجات الغذائية محصورة في الحبوب ،الحليب والزيوت [1].

بالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري الجزائري ،يبقى الجهاز الإنتاجي الصناعي ضعيف جدا ، و غير متنوع ، وتعتمد الحكومة على سياسة لتطوير و عصرنة القطاع الصناعي.

إن الخروج من وضعية الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير ، ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من وضع الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير، ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من هذه الوضعية تطبيق برامج لعصرنة المؤسسات الصناعية وتأهيلها ، وإحداث تسيير فعال وناجع يعتمد على تحسين نوعية المنتوج وتشجيع الشراكة الصناعية بكل أساليبها ،وتحسين مستوى منافسة المؤسسات ، وتطبيق برامج التأهيل للمؤسسات العمومية في إطاره المالي والتنظيمي والإداري وأخيرا تشيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات .

[1]– شريط عابد ، **دراسة تحليلية لواقع وأخلف الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية حالة المغرب العربي** أطروحة الدوكتوراه ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2004، ص215.

كما أن الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوربي يجب أن تعطي الأولوية في أهدافها إلى خلق الشروط التي تؤمن استعاب الأموال الأوربية بمعدلات معقولة ، وبوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات، بالإضافة إلى شروط تأخذ بعين الإعتبار الهدف التنموي لها بالنسبة لتكاليف وآجال هذه التدفقات [1].

يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الإتحاد الأوربي تكييف الإقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق ، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المتعاملة معها .

وعلى هذا الأساس أصدرت الجزائر جملة من التشريعات والعديد من التعديلات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الإستثمار ، وذلك بمنح إمتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء [2].

غير أنه يجب القول أن نجاح إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوربي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج "MEDA "للجزائر ، وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل المؤسسات و الإقتصاد ، وتحمل تكاليف الإنتقال ، هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة .

الفرع الثاني: تحديد نقاط القوة والضعف الإقتصاد الجزائر:

يتميز الإقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نقاط قوته وضعفه وتعكس ترتيبه على المستوى العالمي .

أسنقاط القوة: على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر من مجموعة الدول التنافسية على من أهمها توفر بيئة إقتصادي كلي ممتازة تتميز بالإستقرار وتجعل من الجزائر في صدارة

[1]– مرجع سبق ذكره، ص 219

[2]– عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 439.

الترتيب على المستوى العالمي بعد الكويت مباشرة ،وهي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية ، بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبدرجة أقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين .

فضلا عن ذلك يستفيد السكان من الخدمات الحسنة في مجال الرعاية الصحية والتعليم ، أضف إلى ذلك تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الإبتكار وبالتحديد في متغير توافر العلماء والمهندسين [1].

لكن رغم هذه المزايا، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها ، وإنما ترتكز على عوامل الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى . بنقاط الضعف:

توجد عوائق تحول دون تحسين تنافسية الإقتصاد الجزائري تتمثل أساسا في ضعف أداء أسواق السلع وأسواق العمل والأسواق المالية [2].

فبالنسبة لسوق السلع لا زالت الجزائر تتبنى سياسات إحصائية في انتشار الحواجز الجمركية

أما عن انتشار الملكية الأجنبية فهي تتميز بوضع القيود أمام التملك الأجنبي وهو أحد أهم العوائق التي تقف أمام جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الأداء، وكذا ضعف الإنتاجية والأجور بالإضافة إلى مرونة تحديد الأجور ،وتعد هجرة الإطارات والأدمغة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ، ويكمن السبب في ذلك إلى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث عن دول توفر لها الظروف اللازمة وكل المغريات التي تشمل متطلبات الحياة وتعتبر الدول الأوروبية الوجهة الأساسية لها حيث تعمل هذه الأخيرة على جلب اليد العاملة المؤهلة

[1]– كلثوم كبابي ، **التنافسية وإشكالية الإندماج في الاقتصاد العالمي** دراسة حالة، الجزائر، الغرب و تونس، مرجع سبق ذكره، ص161

[2]– نفس المرجع ، ص163.

لتستفيد من كفاءتها وتساهم في رفع إنتاجيتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث والتطوير والإنتاج .

كما أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي ما يفضي بأن قدرة الإقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدود .

الملاحظ أن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة صعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجاري في الجزائر [1].

وبمشاركة الجزائر في مشروع الشراكة الأورومتوسطية تحاول بذلك تعزيز سياستها الإصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير والتعديل الهيكلي وبالتالي فإن الإندماج في الإطار الأورومتوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق إندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي [2].

المطلب الثاني: التجربة التونسية

بعد انضمام تونس وبصفة رسمية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990 ، وفي المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، وتنفيذها لبرامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الإقتصاد التونسي من خلال تشجيع الإستثمار وتحرير التجارة، أصبح الإقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، حيث سعت إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي ويعتبر تونس أول بلد عربي ومتوسطي يوقع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

ويمكن تقييم التجربة التونسية في شراكتها الإقتصادية والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس1998 ، من خلال ما تحققه هذه التجربة من نتائج على مستوى التجارة الخارجية ومستوى تدفق رؤوس الأموال ، إضافة إلى تحديد نقاط قوة وضعف هذا البلد[3].

---

[1]– كلثوم كبابي ، مرجع سابق الذكر، ص

[2]– حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص159.

[3]– شرفي عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص.200

الفرع الأول : المؤشرات الإقتصادية التونسية:

انتهجت تونس سياسة إقتصادية معتمدة على الصادرات ، وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الحافز الأساسي لاعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا بأس بها بفرض الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة .

تعتبر أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الإتحاد الأوروبي ، بحيث تراوحت ما بين 75% إلى 80% من الصادرات التونسية باتجاه الإتحاد الأوروبي ، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها ، اتفاقية الشراكة ، القرب الجغرافي ،زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الأوروبي التونسي على مراحل مختلفة من الزمن .

أما عن أهم الصادرات التونسية فتمثلت في :الألبسة والمواد البترولية ،الأغذية زيت الزيتون ،ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية والصناعات الغذائية والخدمات .

أما فيما يخص قطاع الطاقة والمحروقات ، فقد سجل أرصدة سالبة، فهو يعتمد على صناعات ثقيلة وأموال ضخمة لتطويره واستغلاله ، والمؤكد هو أن تونس انتهجت في سياستها التصنيفية نموذجا يعتمد على الصناعات الخفيفة ولا شك أنها ستقوم بعصرنة واستقلال هذا القطاع.

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ،حيث ألغت كل الإجراءات المعرقلة له واعتمدت إجراءات مشجعة في أغلبية القطاعات الإنتاجية الصناعية أو الخدماتية والسياحة فلقد سجل تدفق رؤوس الأموال المباشرة تطورا هاما خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطع الغيار ، المكونات الكهربائية والإلكترونية ، وهناك توجها متزايدا إلى القطاعات التقنية الجديدة للمعلوماتية و الإتصال [1].

[1]– شريط عابد ، مرجع سابق ، ص 204 .

لقد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية انطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت أن تكون ثابتة خلال عدة سنوات ، مع معدل تضخم متحكم فيه وقد أثبتت قدرتها في امتصاص كل الصدمات الخارجية بفصل سياسة ملائمة تقوم بالتوفيق بين الإصلاحات وما يلزمها من تمويل خارجي ، دون اللجوء إلى الزيادة المنوطة في الإعتماد على الدون الخارجية ، وهذا ما أكسبها سهولة الدخول للسوق المالية الدولية بمعدلات مقبولة

الفرع الثاني :تحديد نقاط القوة والضعف للإقتصاد التونسي

1- باختيارها أن تكون أول حلقة في البناء الأورو متوسطي ، تجد تونس نفسها أمام تحديات كبيرة حيث يجب تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية التونسية التي هي مهددة بالزوال من طرف المنافسة الأجنبية ،بل حتى في سوقها التقليدي المحلي ، مما يتطلب منها تنمية قدراتها التكنولوجية من خلال البحث في نقاط القوة والضعف لديه[1].

أ- نقط القوة:

تمكنت تونس من تحقيق مركز متقدم من خلال الإيجابية في العديد من المجالات ذات الأهمية الإقتصادية الكبيرة ، فقد تميزت بكفاءة واستقرار المؤسسات العامة و بمستويات منخفضة من الفساد وحماية جيدة لحقوق الملكية الفكرية وسلطة قضائية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك تستند النتائج الجيدة التي حققتها تونس لإلى قوتها في مجال التعليم بمختلف مستوياته ، فضلا عن جودة النظام التعليمي كما أنها تحقق نتائج إيجابية في المؤشرات الصحية . [2].

[1]- عمار محمد سليم ، **التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية** ، مرجع سبق ذكره ص 262

[2]- كلثوم كبابي، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

أما على صعيد الأسواق، تضم أسواق السلع في تونس لعدد قليل نسبيا من التشوهات فهي تتميز بكفاءة البيئة اللازمة لأداء الأعمال أما على صعيد تطور السوق المالية تتميز تونس بسهولة الحصول على القروض .

من خلال عرض نقاط قوة الإقتصاد التونسي يتبين أنه في إتجاه إلى رفع قدرته التنافسية خصوصا بالتحسن في ركن الإبتكار وفعالية الأسواق.

أ- نقاط الضعف:

على الرغم من المركز المتقدم لتونس والذي يعكس قدرة تنافسية معتبرة ، إلا أنه لا يخلو من العوائق التي تقف أمام تحسين هذا المركز و الإرتقاء إلى مراتب أحسن.

ومن أهم هذه العراقيل هو أن البيئة الإقتصادية الكلية تتميز بعدم الإستقرار إذ لا يزال الإقتصاد يعاني من عجز كبير في الميزانية ،وارتفاع المديونية[1].

وفيما يتعلق بالمؤشرات الصحية تعاني تونس من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال. ولا يتوقف الأمر عند هذه النقاط بل يتعدى إلى ضعف كفاءة السوق المالية ، مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديت الأعلى تنافسية .

أما عن العامل التكنولوجي فيحدد حسب تأخره إلى ضعف كفاءة السوق المالية ،مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديات الأعلى تنافسية.

أما عن العامل التكنولوجي فيحدد سبب تأخره إلى ضعف التكنولوجية الحديثة التي تلعب دورا جوهريا في تحسين الإنتاجية [2].

[1]- كلثوم كباني ، مرجع نفسه ، ص 169

[2]- سمير صارم ، مرجع سبق ذكره ، (ص 318-ص320).

الفرع الثالث : أثار الشراكة التونسية الأوروبية

تتلخص أهم الآثار الناتجة عن هذه الشراكة فيما يلي :

• إن إتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الإتحاد الأوروبي هو إتفاق شراكة شامل وليس إتفاقا تجاريا فقط ، كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط ، بل اشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي ، الفني والتكنولوجي ودعم الحوار السياسي و الإجتماعي والثقافي، وبالتالي سيكون لهذا الإتفاق أبعاد مختلفة على الإقتصاد التونسي .

• باعتبار أن هذا الإتفاق هو اتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائده الطرفان ،لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نام ككل الدول المتوسطية الأخرى وتربطه علاقات إقتصادية وثقافية وتاريخية مع دول الإتحاد الأوروبي، فيفترض أن تستفيد من بعض الإمتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة مع الإقتصاديات الأوروبية التي حققت تقدما معتبرا في المجال الصناعي والتكنولوجي .

إن التفكيك الجمركي والرزنامة التي تم الإتفاق عليها بشأنها لاقت معارضة من طرف الصناعيين التونسيين ، كونهم كانوا يستفيدون ولعدة سنوات من السياسة الجبائية المفروضة وبالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الإتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية.

في جانب التعاون المالي والفني لم يحدد الإتفاق المبالغ المالية التي سوف يقدمها الإتحاد الأوروبي لتونس سواء في صورة منح أو معونات أو قروض، وفق بروتوكولات مالية، لكن إكتفى الإتفاق بالإشارة إلى أن الإتحاد سوف يقدم مساعدة التونس في مجال الإصلاح الإقتصادي وتطوير البنية الأساسية، وتحمل تبعات تحرير التجارة مع الإتحاد وتشجيع الإستثمار. [1].

[1]– عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 .

إنطلاقا مما سبق ينبغي الإشارة إلى أن نجاح هذا الإتفاق سيكون مرهونا بالقدرة التنافسية للإقتصاد التونسي ومن أجل رفع التحدي لا بد من :

– إعادة تأهيل المؤسسات وعصرنة محيط المؤسسة .

– تحسين شروط المنافسة في المؤسسات وإعادة هيكلة النسيج الإنتاجي الوطني بشكل يسمح لها أن تكون فعالة ويسمح لها بمواصلة نشاطها بعد إعادة التأهيل.

– تنويع الإنتاج المحلي واقتحام ميادين تتطلب تركيبات تكنولوجية عالية ، وهذا ما يستدعي مجهودات معتبرة بخصوص البحث والتطوير .

المطلب الثالث : التجربة المغربية

المملكة المغربية هي ثاني بلدان المغرب العربي المركزية التي وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بعد تونس ،لتدخ هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000 تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة ،وتدعيم تطوير الإقتصاد المغربي واندماجه في الإقتصاد العالمي .وعملا بهذا الإتجاه ، تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل الاستخدام رؤوس الأموال الأجنبية فالمجهودات التي بذلها المغرب من أجل تنمية الإقتصاد الوطني واللجوء المتزايد إلى التمويل الخارجي يستلزمان توطيد الإستقرار الإجتماعي والسياسي وعصرنة النظام المالي والتشريع التجاري ، بالإضافة إلى التسيير المحكم والمنتج للقطاع العام والمؤسسات الخاصة. [1].

الفرع الأول :تقييم المؤشرات الإقتصادية المغربية:

تشمل صادرات المغرب ثلاثة مجموعات سلعية تمثل حوالي 80% من المبيعات الكلية للخارج وهي : المجموعة الأولى المتمثلة في السلع الإستهلاكية تتميز بوجود منتجات الصناعة النسيج والملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الأوروبية

[1]– شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ، ص07 .

أما المجموعة الثانية المتمثلة في المنتجات نصف المصنعة من خلال صناعة المكونات الإلكترونية ، وحامض الفوسفوريك، والتي تستحوذ على مكانة لا بأس بها في السوق الأوروبية .

أما المجموعة الثالثة الممثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها إلى السوق الأوروبية فهي تشمل: منتجات البحر، السمك، الفواكه ، عصير الفواكه الخضروات، و المصبرات وهي ذات جودة عالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة على ميزانه التجاري [1].

وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت البترول الخام ، وبترول البيوت والغاز ، زيادة على استيرادها بكميات كبيرة لمنتجات الطاقة أما فيما يخص المنتجات نصف المصنعة فاستيرادها نتيجة الديناميكية التي يشهدها القطاع الإنتاجي المغربي ،وتتمثل واردات المغرب أساسا في الحديد والنحاس ، خيوط الكهرباء ، الأسمدة الطبيعية والكيماوية ، والخيوط النسيجية .

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الأموال الأجنبية ، وإحداث نظام بنكي متطور ، وبورصة للقيم ، ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين الأجانب ، وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم ، زيادة مع إجراءات مالية وإدارية .

و المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد المغربي أيضا إرتفاع العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة في تكلفة واردات النفط الخام ، وانخفاض صادرات الفوسفات ،وارتفاع فاتورة إيرادات الحبوب [2].

[1]– المرجع نفسه ، ص 208.

[2]– شريط عابد ، مرجع سبق ذكره ص 213.

الفرع الثاني:نقاط القوة والضعف لاقتصاد المغرب:

يعد المغرب ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا ، ولديه أيضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته وفي الوقت نفسه يواجه صعوبات وعراقيل تعيق النهوض بقدرته التنافسية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي : [1].

أ- نقاط القوة:

شهد المغرب مؤشرات ومتغيرات التنافسية ، فبالنسبة لركن المؤسسات سجل الإقتصاد المغربي تحسنا في أداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد والرشوة ، بالإضافة إلى التحسن في الكفاءة الحكومية والمحسوبية في قرارات المسؤولين وبالإضافة إلى ذلك يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة والتعليم، وكذلك الشأن بالنسبة للأسواق ، فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الأعمال أما غن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الأجور .

وعلى الرغم من أن معدلات إنتشار التقنيات الأكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية ، إلا أن الشركات تسعى بشكل جيد الإستيعاب التقنيات من الخارج وتقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن ركن الإستعداد التكنولوجي .

بنقط الضعف:

من جملة الأمور التي تفسر تدني موقع الإقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحسين قدرته التنافسية.

على الرغم من أن المؤسسات العامة عرفت التحسن، فالمؤسسات الخاصة تحظى بعلامات سيئة وبترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس إدارة الشركات أضف إلى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية ،ومن جانب آخر يعاني الإقتصاد من هشاشة بناه التحتية .

[1]- كلثوم كبابي ، مرجع سبق ذكره ص164 .

أما بخصوص الإستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وبالتالي فذلك يؤثر في القدرة على الإبتكار .

الفرع الثالث: تحديت إقتصاد المغرب في إطار الشراكة

فيما يخص تحديات المغرب في إطار الشراكة نذكر نذكر مايلي :

تحسين مستوى تنافسية الجهاز الإنتاجي:

يتمثل أول تحدي للمغرب هو رفع التحدي الإقتصادي على مستوى الأسواق الدولية وفي السوق المحلية ، وبالتالي يعتبر هدف تحسين مردودية ومستوى المؤسسات الإنتاجية المغربية ذات أهمية كبرى [1].

الأنظمة الجبائية والتوازنات المالية الكلية التحدي الثاني يكمن في إقامة التوازنات المالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي للمغرب من أجل الوصول إلى الإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية المرتفعة ،حيث أن التخفيض في الإيرادات الجمركية للمغرب التي تمثل ربع إيرادات الميزانية المغربية من شأنها أن تؤدي إلى تقليص هام في ميزانية الدولة التي تعاني من صعوبات عدة

جلب الإستثمارات الأجنبية

إن التموين لمشروع التبادل الأورو–مغربي يتمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الأوروبية ،وبالتالي يتطلب من الحكومة المغربية إنشاء شروط مشجعة للإستثمار، من خلال التبسيط الجذري للإجراءات الجمركية ، وتعزيز فعالية النظام البنكي ، وتعزيز الهياكل القاعدية ،ودعم النظام التربوي والتكوين المهني .

[1]– صمار محمد سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 269

تقارب القوانين

يتمثل التحدي الرابع في تقارب التشريع المغربي (خاصة في الميدان الإقتصادي) مع التشريعات الدولية والأوروبية.

إن التحديات التي تواجه الدول المغاربية كثيرة.

المبحث الثاني : مستقبل العلاقات الأوروبية المغربية

تمثل المشكلات التي تواجه الإقتصاد المغاربي المهام أو العناصر المطلوب التصدي لها عند دراسة مستقبل إقتصاديات الدول المغاربية ، وأن أولويات المشكلات التي تواجه البلدان المغاربية تختلف عن أولويات المشكلات التي تواجه بلدان الإتحاد الأوروبي ، ففي الوقت الذي تعد مشكلات التلوث البيئي وحقوق الإنسان والإنتاج النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الأوروبية ، تكون أولويات الدول المغاربية تخص التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والتوظيفية والتعليمية والتكنولوجية والزراعية والغذائية والسكانية ، زيادة على أولويات تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

فالمطلوب مغاربيا ليس نظاما إقتصاديا جديدا يرهن أسواقها لسوق أوروبية عظيمة بل الأفضل أن يكون نظام مالي تكنولوجي يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد المغاربي نهوضا حقيقيا في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة ويسمح بتدفق كثيف للتكنولوجيا وتطوير بنيويا ونوعيا لمؤسسات التعليم وتأهيل العمالة وسيولة دائمة للتنمية

ويبقى السؤال مطروحا كيف يمكن للدول المغاربية بناء كيان سياسي إجتماعي وديمقراطي حديث ،واقتصادا ديناميكيا قادرا على المنافسة الدولية في إطار العولمة المتزايدة؟ فلكي تشق الشراكة الأورو–مغاربية طريقها بنجاح ، فإنها بحاجة إلى أن تكمل الدول المغاربية إصلاحاتها الإقتصادية ، خاصة في مجال الإصلاح الضريبي استمرار التوسع في أساس الضريبة على القيمة المضافة، وإعادة تحديد الضريبة على الدخل واستغلال الإحتياطات الضريبية في القطاعات الزراعية، وفي العقارات في كل بلدان المغرب العربي والموازنة ، فالموارد الجمركية التي تمول ميزانيات الدول المغاربية تختلف من بلد لآخر .

[1]– شريط عابد ، مرجع سبق ذكره، ص223.

المطلب الأول :شروط نجاح الشراكة الأورو–مغاربية

الفرع الأول :استقرار الإقتصاد الكلي [1].

في إطار الإقتصاد الكلي ، فإن بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مجبرة على الحفاظ على التوازنات الكبرى التي تعتبر كنتيجة قاسية لجهود التعديل الصارمة الأمر الذي يستلزم تلبية عدد من الشروط المترابطة فيما بينها والتي من بينها ، إتباع سياسة تعديل الإقتصاد الكلي تكون غير إنكماشية من طرف السلطات العمومية وتحويل الإقتصاد إلى وضعية أكثر منافسة ، والرفع وبدرجة كبيرة من الإستثمارات الخارجية المباشرة ،وتدعيم النمو الذي يعتبر الرهان الكبير بالنسبة للتحرير الإقتصادي في منطقة حوض المتوسط .

وسيقضي التحرير وضع سياسة مصاحبة خاصة بالميزانية والنقد والعرض وفي إطار سياسة قصيرة المدى يكون هدف ميزانية الدولة الحصول أو الحفاظ على التوازنات الكبرى للنشاط الإقتصادي وللحصول على هذا الهدف هناك عدة تقنيات مستعملة لكن فاعليتها ليست دائما كبيرة.

فقد تؤثر الوضعية الإقتصادية بدرجة كبيرة على ميزانية الدولة التي تسعى التصرف بدورها للرجوع إلى التوازنات الكلية لكن يبقى المشكل الأساسي للدولة في إختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها إلى التوازنات الكلية ويبقى المشكل الأساسي للدولة في إختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها.

إذ من الصعب الحصول على توازن في كافة مجالات النشاط الإقتصادي ، غير أن توازن الميزانية يفرض الأولويات حسب الحالات التالية :

• الإجراءات العامة: تعتبر الميزانية الأداة الأساسية للإجراءات التي تقود إلى الحصول على التوازنات الكبرى للإقتصاد، وهذا حسب الوضعية الإقتصادية وأولويات السياسة الحكومية حيث تأخذ ميزانية الدولة ثلاثة مظاهر مختلفة [1].

[1]– حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص71.

1 ميزانية مسرعت ميزانية الإنعاش: عن طريق الرفع من النفقات وتخفيض الإجراءات الجبائية وتتميز على أنها ميزانية عاجزة.

2 ميزانية الكبح (ميزانية صارمة): تمتاز بتباطؤ النفقات والرفع من الإجراءات الجبائية وهي ميزانية متوازنة .

3 ميزانية محايدة يكون فيها إرتفاع النفقات مناسب لارتفاع نسبة النمو وضغط جبائي مماثل زيادة على عدم الرفع من عجز الميزانية ويبقى المشكل الأساسي بالنسبة لعجز الميزانية في مدى تحديد مبلغ العجز الذي يختلف كليا حسب الحالة الاقتصادية.

• سعر صرف حقيقى يبدو أن البلدان المتوسطية الشريكة مع بلدان الإتحاد الأوروبي اتبعت الاقتصاد الكلي تهدف به إلى التقلب في سعر الصرف الحقيقي ومع ذلك فإن أداؤها فيما يتعلق بهذا المؤشر أضعف من أداء أعضاء الإتحاد الأوروبي .

• معدل تضخم مقبول: يعتبر معدل التضخم مؤشرا هاما على الحالة المالية لبلد ما ،فهو يعبر عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار الذي يعرف على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة

1- في بلد ما .حيث حققت البلدان المتوسطية معدلات مقبولة للتضخم لكنها تبقى أعلى من المتوسط بالنسبة لبلدان الإتحاد الأوروبي [2].

• **الميزان التجاري:** وهو متعلق بتدفقات السلع والخدمات وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية والخدماتية أي الصادرات ناقص الواردات والفرق بينهما يكون الرصيد الجاري ويكون موجبا إذا كان حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات ويكون سالبا إذا حدث العكس. أما إذا كان الحجمان متساويين فيكون الميزان التجاري في حالة توازن . وعن طريقه يمكن تقييم أثر الضغوطات الخارجية على الإقتصاد الوطني، بحيث يعتبر مؤشرا من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي لأنه يتأثر بقيود التجارة .

---

[1]- مرجع سبق ذكره، ص02.

[2]- مرجع نفسه ، ص94.

تدفق الإستثمارات الخارجية: تمثل الإستثمارات الخارجية المباشرة شرط أساسي من شروط النجاح ، التي تؤدي إلى تعويض إن عدام التوازن في المدى القصير ولميزان المدفوعات وإنعاش العرض خاصة في القطاع المصدر كما تسمح بالتحويلات التكنولوجية الضرورية [1].

الفرع الثاني : الانضباط المالي :

تحتاج دول الحوض المتوسط إلى اتباع سياسات مالية أكثر إنضباطا وهذا من خلال إنجاز تعديل مالي ضروري للنجاح في الإنفتاح على السوق الأوروبية .ويجب على هذه الدول إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى التقليل من إختلال سعر الصرف وتعزز نظمها الجبائية من خلال تقليلها من الإعتماد على الضرائب التجارية بالإضافة إلى خفض نسبة الدين الخارجي باعتباره عبء كبير على الميزانية .

1- تقليل الإعتماد على الضرائب التجارية: أي تتطلب تغيير هيكل السياسة الضريبية باتجاه الضرائب ذات القاعدة المحلية ، إلى جانب تقليل الإنفاق بغية تحديد الصدمات المالية الناجمة عن الدخول في الشراكة.وعلى هذا الأساس ، كلما زاد إعتماد الدول المتوسطية الشريكة على الضرائب التجارية ، إزداد الجهد المطلوب التعويض الخسارة في الإيرادات الضريبية [2].

وسيؤثر التخفيض في الضرائب التجارية على التوازنات المالية في هذه البلدان. ولا يمكن لأي دولة من الدول المتوسطية تعويض الخسارة في الإيرادات الناجمة عن إلغاء الحواجز الجمركية بتخفيض مهم وكبير في الإنفاق بالنظر إلى أهمية الإحتياجات في البنيات التحتية والنفقات الإضافية لتمويل إعادة تخصيص عوامل الإنتاج ، فمن الضروري

[1]- حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

[2]- سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، مرجع سبق ذكره ص 226

أن تعتمد هذه الدول بدرجة كبيرة في تعويض هذه الخسارة على الإيرادات بتسريع وتيرة الإصلاح الجبائي وشروط نجاح الإنفتاح [1].

وهناك أربعة محاور يمكنها تقليل الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية هي:

2- الاستعمال الكثيف الإيرادات الخوصصة للتخفيف من المديونية وإصلاح هوامش تسيير الميزانية التحكم الجيد في سياسة سعر الصرف بين التكفل بالمديونية وتغيير تنافسية المصدرين المأمولة.

3- وجوب الالتزام بإعادة التوازن بين النفقات الجارية ونفقات الاستثمار

خاصة التحديث الإدارة وطرق التحصيل .

4- الحاجة إلى إصلاح جبائي يجب أن تؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي إلى تحديد نسب الضرائب وخاصة تبسيط الإجراءات

5- تقليل أعباء الدين الخارجي :وذلك لما يترتب على الدين الخارجي من آثار جسيمة على الإستثمار وما يتطلب من سياسات الإصلاح الإقتصادي الشامل ، حيث تعاني معظم دول جنوب البحر المتوسط من ثقل ديونها المتراكمة ، والتي تؤثر بصورة سلبية على وتيرة التنمية وفقدان التوازن بين الصادرات والواردات [2].

كما أن عبء الديون له آثار سلبية بحيث يؤدي إلى الحد من الإمكانيات المادية للبلد ، إنخفاض معدل الإستثمار والإنتاج ، إرتفاع نسبة التضخم والبطالة وتدني مستوى الإستهلاك و مستوى الدخل الفردي.

أما خدمة الديون فتختلف من دولة إلى أخرى بحيث تؤثر سلبا على الإحتياجات المتزايدة لتراكم رأس المال التي تحرك إقتصاديات هذه الدول وانفتاحها على المنافسة وقد يؤدي وجود دين خارجي ضخم عند بدء التحرير إلى تعقيد التصحيح الإقتصادي الكلي كما

[1]- حسين بومدين ، مرجع سابق ص 78.

[2]- سمير صارم، مرجع سابق ص 226.

قد يقلل من إحتمالات جذب المستثمرين لأنت خدمة الدين تمثل عبء كبيرا على ميزانية الدولة والميزان التجاري

الفرع الثالث :إطار عمل تنظيمي ملائم

1- الإطار التنظيمي اللبرالي: لأن الرقابة على أسواق السلع والخدمات تستعين بكفاءة إعادة تخصيص الموارد وتقوض الآثار الجانبية للإصلاح التجاري.2 ويعتبر النظام السياسي القائم في البلد والجهاز الإداري المسير معايير أساسية القدرته على الإصلاح لأنه من الضروري وضع إطار تنظيمي لبرالي ملائم من شأنه إعادة الهيكلة الصناعية التي يحفزها إصلاح التجارة وخوصصة المشروعات العامة للزيادة في الكفاءة الإقتصادية وتوسيع مجال القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية .

2- درجة عالية من الإنفتاح :أي اتباع إصلاحات واسعة للتجارة قبل الانضمام إلى الشراكة وإعادة تخصيص الموارد من خلال تقليل التعريفات الجمركية وإزالة القيود الكمية والقيود غير التعريفية على حد سواء [1].

حيث يفرض التحول اللإقتصادي نحو اقتصاد السوق تحولات جذرية وانفتاحا إقتصاديا عاليا يتميز ب[2].

أ- التغيير العميق لدور الدولة في الحياة الإقتصادية من دولة مسيرة للشؤون الإقتصادية إلى دولة ضامنة وكفيلة للتوازنات الإقتصادية الكبرى والإستقرار الإجتماعي .

بالإنفتاح على العالم الخارجي بتحرير التجارة الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمامها وهذا لزيادة الكفاءة عن طريق المنافسة الداخلية والخارجية وتشجيع الخوصصة، بالإضافة إلى التأثير التكنولوجي الذي يحتم مشاركة رأس المال الأجنبية [3].

---

[1]- مرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[2]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ، ص81

[3]- سمير صارم ، مرجع سابق، ص227.

توسيع شبكة الضمان الإجتماعي: فدخول الأقطار العربية بالشراكة سينجم عنه خسائر مؤقتة في حجم العمالة لديها ، إضافة إلى إنخفاض الدخول الحقيقية لبعض شرائح المجتمع ،لذلك لا بد من تعزيز شبكة الضمان الإجتماعي التي تستهدف أولا معاونة الشريحة الأكثر عرضة للخسائر، وتقديم الدعم لإعادة تدريب العمال الذين سيتم تسريحهم .

تلك هي السياسات اللازمة لنجاح الشراكة المتوسطية من أجل تحقيق حد أدنى من تكافؤ الشركاء .

المطلب الثاني: معوقات تنفيذ الشراكة الأورو– مغاربية:

إن أهم العقبات التي تحول دون قيام الشراكة الأورو–مغاربية هي الإختلافات والفروقات الإقتصادية وارتباط الدول المغاربية أكثر بالدول الأوروبية من حيث تدفق حجم الإستثمارات الأجنبية، وكذا حجم المديونية التي أثقلت كاهل هذه الدول، وعدم تمكنها من تحقيق مستويات نمو مقبولة ، إضافة إلى التكنولوجيا والإبتكارات والمنتوجات التي تأتي من الدول الأوروبية[1].

الفرع الأول: العراقيل المرتبطة بتباين مستويت التنمية بين الدول الأوروبية والدول المغاربية

يعتبر مبدأ المعاملة بالمثل وتحرير المبادلات هو المبدأ الذي تقوم عليه السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي ، غير أن الإشكال القائم هو أن الشراكة تقام بين دول متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة ، تتميز بتباين واختلاف كبيرين في مستويات النمو والتنمية ، والتي تزداد مع مرور الوقت، حيث تشير الأرقام أن الناتج المحلي الإجمالي 1 للفرد للدول المغاربية لتنتقل من 1410 دولار إلى 1750 دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 1990–2010 ، أي بزيادة قدرها 24% خلال 20 سنة ،بينما عرف هذا المؤشر إرتفاعا بنسبة 50% في أوروبا خلال نفس الفترة .

[1]– عمورة جمال، مرجع سابق، ص234.

وعليه ولاستدراك نصف هذا الفارق الذي يفصل بين الدول الذي يفصل بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي ينبغي على هذه الأخيرة أن تحقق معدلات نمو سنوية ب 5% للدخل الفردي ولمدة 50 سنة ، مقابل معدل نمو لا يتجاوز 1% في أوروبا.

بالإضافة إلى أن الدول المغاربية المتوسطية تعاني من عدم تماسك في الإقتصاديات حيث يعتمد على قاعدة جبائية غير كافية لتغطية النفقات الجارية المرافقة العملية الإنفتاح وكذا عدم التماسك الهيكلي للحساب التجاري المرتبط بغياب التنويع وتطوير الصادرات والقدرة على المنافسة ، ناهيك عن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية التي تنشط في قطاعات غير متنافسة ،وكذا عدم تحرير النظام الإقتصادي[1].

ويمكن القول أنه بالرغم من تحكم هذه الدول في الطلب بفضل برامج التعديل الهيكلي التي باشرتها، إلا أنها لم تتمكن بعد من تحريك وتحفيز العرض .

وعلى هذا الأساس فإن الفروقات و الإختلافات الكبيرة في مستويات النمو ما بين الدول الأوروبية والدول المغاربية تجاه السوق الأوروبية تشكل عراقيل صعبة للوصول إلى شراكة متكافئة وناجحة ناهيك عن حجم المديونية الذي أثقل كاهل الدول المتوسطية .

الفرع الثاني: العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي والفلاحي في الدول المغاربية

وضعت الدول المغاربية مجموعة من الأهداف سعت لتحقيقها من خلال القطاع الفلاحي تتمثل في الإكتفاء الذاتي الغذائي ، تحسين معدلات تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات وزيادة وتنويع الصادرات ، غير أن نتائج السياسة الفلاحية التي طبعت في الدول المغاربية كانت بعيدة عن الأهداف المرجوة ، وذلك بسبب الصعوبات التي اعترضت نشاطها المتمثلة في [2] :

[1]– مرجع نفسه ، ص 238.

[2]– مرجع نفسه ، ص 239.

1- القيود الطبيعية تعاني الفلاحة المتوسطية (خاصة المغاربية) من عدة مشاكل من بينها ، المناخ ، الجفاف المتواصل ، التضاريس الجبلية .

2- المكانة المخصصة للقطاع الفلاحي في السياسة التنموية والتخصيص الموازي لهذا القطاع تعاني الدول العربية المتوسطية من التبعية في مجال التمويل بالموارد الغذائية و الإستهلاكية وكذا الأدوية وذلك باللجوء للسوق العالمية بصفة واسعة لتلبية الاحتياجات الإستهلاكية وبالتالي عدم الإهتمام بهذا القطاع ، حيث أن الحصص المخصصة في ميزانية هذه الدول تميل إلى تطوير القطاع الصناعي ودعمه على حساب تطوير القطاع الفلاحي [1].

3- القيود الخارجية

فتراجع أسعار المنتوجات الفلاحية في الأسواق العالمية والرسوم المرتفعة عليها جعلت من تصور سياسة تنموية على المدى البعيد أمرا مستحيلا ، أما بخصوص الجانب الصناعي فقد أثبتت مختلف نماذج التنمية التي عملت على إقامة قاعدة صناعية قادرة على تلبية الطلب الداخلي واحتياجات التصدير أن القطاع الصناعي المغاربي يعاني جملة من العراقيل وقفت أمام تطوره أهمها [2] :

أ - **التبعية للخارج:** فعلى غرار القطاع الفلاحي ، فإن القطاع الصناعي هو الآخر مرتبط بمجموعة من المتغيرات الخارجية تتمثل على وجه الخصوص في ارتباط هذا القطاع بالتموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وكذا العتاد والتجهيزات وغيرها .

ب - **مشاكل التمويل:** من الصعب أن تنجح دولة ما في وضع نسيج صناعي في غياب الموارد الأولية ، ومن الخطورة الإعتماد فقط على القروض الخارجية التمويل المشاريع ذات الحجم الكبير خاصة في ظل ندرة رؤوس الأموال ،لاسيما وأن الدول العربية المتوسطية مثقلة بالديون ، فإنها تشكل عائقا كبيرا أمام تطوير صناعتها وبالتالي أمام دخولها في الشراكة [3].

---

[1]- مرجع سابق الذكر ص 239

[2]- المرجع نفسه ص 240.

[3]- مرجع نفسه ص 240.

ج- عدم التحكم في التكنولوجيا

يعتبر التحكم في العامل التكنولوجي من الشروط الأساسية للدخول في المنافسة بالتالي فإن ضعف التحكم في هذا العامل الذي تعاني منه الإقتصاديات العربية المتوسطية ، يجعل من الصعب وضع تصور تنموي لقطاع صناعي قوي وتنافسي في هذه الدول ، ويمكن تفسير فشل دول العالم العربي في هذا المجال ،باعتباره مرتبطا بالتكنولوجيا المستوردة التي لا تتوافق مع التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة نتيجة عدم تناسق عوامل الإنتاج ونقص المهارات ، بالإضافة إلى أنها مكلفة جدا ، وكذا إلى غياب مساهمة الدول العربية في العلوم و التكنولوجيا على المستوى العالمي.

الفرع الثالث :العلاقت المغربية الأمريكية

نظرا أهمية العلاقات التقليدية ما بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية وتجديد العلاقات المغاربية والإتحاد الأوروبي، كان لزام على أمريكا تكثيف علاقاتها مع الدول المغاربية وتمحورت هذه العلاقات في الجانب الإقتصادي، والجانب السياسي والعسكري.

أ- الجانب الإقتصادي:

يعتبر التقارب الأمريكي تجاه الدول المغاربية يتمثل في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكي "ستيوارت ايزينستات "في جوان 1998، هذا المشروع ذو البعد المتعدد الأطراف كان موجه في البداية إلى الدول المركزية الثلاثة للمغرب العربي "الجزائر وتونس والمغرب[1].

وبخلاف مشروع برشلونة الذي يفضل من خلال الإتحاد الأوروبي التعامل مع دول جنوب وشرق حوض المتوسط على أساس ثنائي الرأي بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المغاربية على حدى ،نجد أن مشروع ايزنستات يفضل التعامل مع الدول المغاربية

[1]- صمارة محمد سليم ، مرجع سبق ذكره، ص 289.

بصفة جماعية ، حيث تشجع الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط إتحاد المغرب العربي قصد تسهيل العلاقات .

ويتمثل المشروع الأمريكي من الناحية التقنية في المحاور الأربعة التالية[1].

1- الحوار مابين الأربعة "الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، المغرب و تونس" على أساس منتظم وعلى مستوى عالي ، في ميدان السياسة الإقتصادية

2- تعاون إقتصادي مرتكز على التجارة و الإستثمارات ما بين الو.م.أ من جهة والفضاء المغاربي من جهة أخرى ، مما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية التجارية والتبادل الحر.

3- الأهمية المعطاة للقطاع الخاص الوطني والدولي ضمن هذا التعاون.

4 - ضرورة إتخاذ الحكومات المغاربية إصلاحات هيكلية تسمح لها بإرساء قواعد فهو القطاع الخاص.

ب - الجانب السياسي و الأمني:

تتمحور العلاقات السياسية والأمنية لدول المغرب العربي مع الو.م.أ في إطار علاقات الدول المغاربية مع الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الو.م.أ وتجدر الإشارة أن الو.م.أ لم تهتم كثيرا بالضفة الغربية لحوض البحر المتوسط ، مركزة نشاطاتها في الضفة الشرقية للحوض نظرا لحساسيتها من الناحية السياسية والأمنية، ومن الناحية الإقتصادية فيما يخص حماية المصالح النفطية للو.م.أ.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة وبداية محاولات استقلالية النظام الأمني الأوروبي عن الو.م.أخاصة من طرف دول أوروبا اللاتينية في جلب إهتمام الو.م.أ بالضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال دول المغرب العربي .

[1] -Abderraouf Ounaies, sécurité et partenariat au méditerranée ,revue défense nationale, Janvier 2001,P34.

المطلب الثالث : السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية المغاربية المتوسط

إن التوجهات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية في حوض البحر الأبيض تبقى غير واضحة المعالم وذلك لمتغيرات عديدة ترتبط بأبعاد دولية وإقليمية .

لذا ارتأينا في نهاية بحثنا ، عرض بعض السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية الأوروبية المغاربية.

الفرع الأول:سيناريو النجاح

في هذا السيناريو تعقد كل دولة من دول المغرب العربي إتفاقية ثنائية مع الإتحاد الأوروبي كما هو مفروض ،كما لن تستطيع دول المغرب العربي إنجاح التجمع الجهوي المغربي على إثر الفشل في السياسات المشتركة سواء على المستوى الإقتصادي أو السياسي مما يؤدي بهذه الدول لتنشط كل واحدة على حدى[1].

يقوم هذا السينايو على فكرة التنمية المشتركة ، والتي تركز على فكرة تضامن من المصالح وتداخلها بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية وهي الفكرة التي تستطيع تعبئة وتوجيه وتسهيل وتركيز بعض الصناعات التي أصبحت غير قادرة على المنافسة.

فالإستثمار ورغم أنه يخدم بالأساس الميزان التجاري الأوروبي ،إلا أنه عامل إنعاش أيضا لنمو إقتصاد دول جنوب المتوسط لأنه سيؤدي إلى تدفق رأس المال إليها، وهي أحوج ما تكون إله خاصة في الوقت الراهن ، وعليه يمكن أن نستشرف مستقبل العلاقات الإقتصادية الأورومغاربية عن طريق الإعتماد المتبادل والتعاون الإقتصادي الضمان الترابط الإقليمي الكفيل بالتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة إقتصاديا بدءا بتوجه قوى إقتصادية أخرى للهيمنة على المنطقة (الصين، الو.م.أ).

[1]– صمار محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 293

خاصة وأن أوروبا لها من الوسائل ما يؤهلها لذلك كالقرب الجغرافي والبعد التاريخي تم تشابك المصالح الإقتصادية ، وذلك من خلال دعم أكثر لمشروع الشراكة الأورو–مغاربية وصولا إلى إنشاء منطقة حرة بمعايير وآليات تسيير في إتجاه المصالح المشتركة للضفتين[1].

وهناك ثلاثة متغيرات لمناقشة سيناريو النجاح:

الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي

في حالة نجاح عملية الإندماج في أوروبا بالشكل الذي نصت عليه إتفاقية ماستريخت وأكدته اتفاقية أمستردام ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ففي هذه الحالة احتمالات تدعيم العلاقات الأورو–مغاربية ستكون كبيرة جدا.

الثاني: نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض المتوسط

الواقع أن الإتحاد الأوروبي يعتبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية مشروعا شاملا وجديدا يختلف من السياسة المتوسطية الأوروبية لثلاثة أسباب[2].

1– يعتبر الأوروبيون أنهم يملكون اليوم نظرة استراتيجية ومستقبلية لحوض المتوسط وهذا بفضل آفاق إنشاء منطقة التبادل الحر .

2– إن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق.

3– توسيع مجال التعاون المجالات جديدة ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والإتصال .

[1]– مصطفى بخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،ط1، 2006، ص136

[2]– مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره ، ص138.

الثالث : نمط علاقات القوة بين الو.م.أ والإتحاد الأوروبي .

هنا يمكن القول أن مشروع برشلونة جاء لاعتبار ين أساسيين هما :

– حاجة أوروبا لتوحيد مواقفها لمواجهة العجز الذي.

– إعتبار سياسي استراتيجي يعكس لازمها منذ تفكك الإتجاه السوفياتي.

– اعتبار إقتصادي لتحضير أوروبا لمنافسة إقتصادية كبرى مع الو.م.ا أو اليابان.

الفرع الثاني: سيناريو الإخفاق:

يعتبر هذا السيناريو ذو طابع تشاؤمي ، حيث يفترض في فشل الكلي للمشروع نظرا للتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول المغاربية المعنية بالمشروع .

فهو سيناريو سلبي ، مبني على أساس تعطل المسار الأورومتوسطي وانهياره ويسوده الغموض حيث ليس معلوما أن هذا المشروع يسعى إلى تنمية الدول الفقيرة أم العكس ، البحث عن أسواق جديدة للإتحاد الأوروبي مقابل استفادته من الموارد الطبيعية لهذه الدول.

1– ويقوم هذا السيناريو على متغيرات ثلاثة في تحليله: [1].

الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي .

الثاني: نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط الثالث: نمط علاقات القوة بين الو.م.أو الإتحاد الأوروبي .

إضافة لهذه المتغيرات هناك عدة مؤشرات تعيق إنشاء منطقة التبادل الحر هي:

تحتل منطقة المتوسط موقعا متقدما بين مناطق الإضراب السياسي في العالم وهو مناخ لا يشجع على التكامل و الإستثمار[2].

2 حجم منطقة المتوسط المتواضع ، وقدرتها التنافسية الضعيفة.

3 – حالة التفكك التي تعيشها المنطقة المحورية والإنقسام ، فدول المنطقة كلها تتجه نحو شريك محوري واحد هو أوروبا

[1]– مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

[2]– مرجع نفسه، ص 141.

الفرع الثالث : السيناريو الإتجاهي:(الوضع القائم)

وهو سيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير وستبقى الو.م.أ في ممارسة نفوذها في المنطقة ، وسيبقى المتوسط كموضوع رهان بين الإتحاد الأوروبي والو.م.أ واستمرار الوضع كما وعليه يعني علاقات اقتصادية بين كتلة شمالية واحدة ضخمة تضم مجموعة من الدول الأوروبية وقابلة للتوسع مستقبلا لتشمل دول القارة كلها ،وطرفها الثاني مجموعة متفرقة في جنوب المتوسط تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلع دائما إلى المساعدة من الشمال الذي يعتبرها مصدرا للطاقة أولا وقبل كل شيء ، لا تكاد العلاقات الاقتصادية بينهما تتعدى المجال التقليدي في التبادل التجاري : الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ، التكنولوجيا مقابل المواد الخام والنفط، وبعض المنتجات الزراعية

– إن هذا الإحتمال في نظرنا هو الأرجح في مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية وذلك لإعتبارات عديدة منها :

1– المنافسة الأمريكية الشديدة في المنطقة من جهة والخلاف الواضح بين دول الإتحاد الأوروبي حول الغلاف المالي المخصص للمنطقة .

2– أن التجربة التكاملية الأوروبية لازالت حديثة ،وأمام تطلع العديد من الدول إلى الإنضمام قد تشمل كل دولة من القارة سيولد حتما آراء أخرى حول طبيعة العلاقات مع الدول المغاربية، خاصة بالنظر إلى ما تسعى إليه الدول الأوروبية كألمانيا لتطوير ما يسمى بالطاقة المتجددة التي ستكون بديلا عن النفط والغاز[1].

[1]– حسن نافعة ، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** ، **بيروت** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2004، ص506.

أما المتغيرات الثلاث التي يقوم عليها هذا السيناريو فهي:

الأول :نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي.

الثاني:نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

الثالث :نمط علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي والو.م.أ.

خلاصة الفصل:

ومن هنا نستنتج ان تتميز الأقطار المغاربية الثلاث تونس، المغرب، والجزائر بشرائها الطبيعي فهي تنطوي على إمكانيات لا بأس بها في الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية فضلا عن الطاقات البشرية ، ومع ذلك مازالت الدول المغاربية تعرف نقصا كبيرا في مجال تنوع جهازها الإنتاجي وضعف تنافسية إقتصاداتها دوليا.

فالشراكة الأوروبية المغاربية ليست سوى أداة أخرى من أدوات الهيمنة والإلحاق التي تمارسها التجمعات الكبرى على الدول النامية لاستغلال مواردها وأسواقها ، ولقد اتضحت لنا أهمية الموارد والإمكانيات الذاتية للبلدان المغاربية.

خاتمة

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض المتوسط لم تكن غائبة بمواردها الطبيعية الهامة وطاقاتها البشرية الكبيرة، مما جعل المنطقة محل انتباه واجتذاب خاصة من طرف الإتحاد الأوروبي الذي سعى منذ القدم لإقامة علاقات مع دول حوض المتوسط رغم التباعد الجغرافي و الاختلاف العقائدي، السياسي والثقافي، هذه العلاقات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية الوثيقة والتي تعود إلى عقد الستينيات من القرن الماضي، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع كل دول المنطقة، وتركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية ولم تكن تشتمل على أهداف إقليمية محددة، أما خلال السبعينيات من القرن الماضي فتم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة، تسمح بالدخول الحر لكل المنتجات الصناعية لدول جنوب البحر المتوسط إلى سوق المحموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من طرف أوروبا.

وعلى هذا الأساس وخلال التسعينيات من القرن الماضي دعا المجلس الأوروبي إلى تقييم سياسة الإتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط وتقديم الاقتراحات الممكنة لتعزيز هذه السياسة، حيث توجت هذه المقترحات بإعلان برشلونة سنة 1995 الذي كان بمثابة العقد المؤسس المشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، والمحدد للإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي وذلك بإيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الطرفين، تتمثل في إقامة شراكة ترتكز على إنشاء منطقة تبادل حر وإحلالها محل اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينيات من القرن الماضي.

وتدعيما للجهود السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الحالية فقد تبين الإتحاد الأوروبي سياسة جديدة تعرف ب "السياسة الأوروبية للجوار" وذلك منذ سنة 2004 والتي تقع في منزلة أكثر من شريك و أقل من عضو في الإتحاد الأوروبي، ولكن كل هذه السياسات أثبتت أنها ليست كافية ولا مجدية و خاصة أنها لم تأت بالنتائج المرجوة منها فقد

سارع الإتحاد الأوروبي إلى وضع تسمية جديدة لهذه السياسات تمثلت في "الإتحاد من أجل المتوسط"، الذي ولد ميتا.

ومن هنا يمكن **النتائج** المتحصل عليها في هذه الموضوع :

– يتسم الاقتصاد المغاربي بوجود فوارق كبيرة على مستوى أقطاره في امتلاكها النسبي للموارد الطبيعية واليد العاملة ، و الإعتماد الشديد على هذه الدول في صادراتها على المواد الأولية مما يجعلها في وضع متقلب مع تقلب أسعار هذه المواد دوليا.

– عجز مشاريع التكامل الاقتصادي العربي على تنوعها وكثرتها أن تكون سبيلا نحو تحقيق التنمية

– غياب الإرادة السياسية المساندة التكامل كقضية مصيرية مشتركة وغلبة ظاهرة.

– لم تنجح اتفاقيات التعاون خلال السبعينات أو السياسة المتوسطية المتجددة للإتحاد الأوروبي في تحقيق تنمية الاقتصاديات العربية فحسب بل تسببت في المزيد من ربط هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الأوروبية .

– تنطوي اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على عدة ثغرات على الرغم من شموليتها لكافة الجوانب (التجارية، الاقتصادية والمالية) قد تحول دون استفادة أكبر من مزايا الشراكة بالنسبة للطرف العربي

– إن الانعكاسات المحتملة للشراكة العربية الأوروبية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية

– إجهاض عملية التكامل الاقتصادي العربي الضروف السياسية

6- تعد حصيلة الشراكة الأوروبية العربية لعدة سنوات بعد برشلونة جد متواضعة مقارنة بالأهداف المسطرة (تحسين المنافسة تحسين نوعية المنتجات المصدرة وتحسين إنتاجية المؤسسات، رفع درجة جذب الاستثمار الأجنبي).

7- مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية في إطار اتفاقيات الشراكة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1-الكتب:

باللغة العربية

1. أحمد ، صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي افريقيا الشرق، ط2 1991. (مرجع خاص)
2. العلالي، الصادق، العلاقات الثقافية الدولية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية،2006
3. العربي، فلاح محمد، المتوسطية و الشرق أوسطية و جهت لعملة واحدة الجزائر. دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2001.
4. المديني، توفيق، المغرب العربي و مزق الشراكة الأوروبية المغاربية، لندن: المركز المغاربي للبحوث و الترجمة، 2004.
5. جمال عبد الناصر، مانع، التنظيم الدولى، (النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة)، الجزائر: دار العلوم و النشر و التوزيع 2006.
6. حسن ، نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
7. زينب حسين، عوض الله، الاقتصاد الدولى الدار الجامعية للطباعة و النشر بيروت، د.تن.
8. سمير، صارم، أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة، دمشق: دار الفكر،ط1 ،2000.
9. سعد توفيق، حقي، علاقات العرب الدولية الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع ط 1،2003.

10. صدام مرير، الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد بيروت: دار المنهل اللبناني،ط1 ،2009

11. عبد الحميد، براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996

12. علي، الحاج، سياست دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2005،1

13. علي الطفي، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

14. فتح الله، ولعلو، المشروع المغاربي و الشركة الأورومتوسطية، المغرب: دار توبقال للنشر، ط1997،1 الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية. ط1 بيروت: دار الحداثة، 1982.

15. فريد، النجار، التحالفت الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون:خيارات القرن الواحد و العشرين، مصر: اتيراك للنشر و التوزيع،د.ت.ن.

16. قدي، عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

17. محمد مصطفى، كامل، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الدولية

18. – محمود خالد، المسافر، العولمة الاقتصادية، بغداد د.م.ن، 2002.

19. مصطفى، بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع،ط2006،1

20. مصطفى عبد الله، أبو القاسم خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية النتائج و ردود الأفعل، لبنان: معهد الإنماء العربي، ط1، 2002. ،الشراكة الأوروبية المتوسطية، ترتيبت ما بعد برشلونة، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط2002،1.

21. هاني ، أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية د.ت.ن

22. هاني، حبيب، الشراكة الأورومتوسطية مالها و ما عليها سوريا:د.م.ن،2003.

بالفرنسية:

25- Adam, Mekaoui, Partenariat économique euro-marocain :

,2000 une regionale strategique.lharmattan

26- Abdelkhalek, Berramdane, le partenariat euro-méditerranée à l'heure du cinquième élargissement du l'union européenne .paris,

, 2005.edition Kouthala

27- Abderrahmane, Mebtoul, le Maghreb dans son environnement

, 2011.régional et international, Bruxelles : note de l'ifri

28- Bernard, Paranque, Couine Grenier et Nadine Levratto, l'euroMediterranée : de l'espace geographique aux modes de

, 2007coordination socio-économiques. L'harmattan

29- Bernard, Ravenel, Méditerranée : l'impossible mur. Editions

, 1995.Tharmattan

30- Bichara Khader, le partenariat euro- méditerranée, après la

, 1997conference de Barcelone, Tharmattan

الفهرس

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة .....أ-ز

الفصل الأول : الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية المغربية **02**

المبحث الأول : دراسة جيو استراتيجية لطرفي العلاقات الأورومغاربية **03**

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.....04

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط.....05

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 06

المطلب الثاني: منطقة المغرب العربي 07

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي 08

الفرع الثاني: خصائص اقتصاديات دول المغرب العربي 11

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي 16

الفرع الأول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي.....16

الفرع الثاني: تأسيس الاتحاد الأوروبي 18

المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الأوروبية المغربية **22**

المطلب الأول: مرحلة التعاون الأورو- مغربي وفق السياسة المتوسطة الشاملة 24

الفرع الأول: مرحلة الستينات 24

الفرع الثاني: مرحلة السبعينت 25

المطلب الثاني : مرحلة التعاون الأورو- مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة ..26

الفرع الأول: عوامل بروز السياسة المتوسطية المتجددة 27

الفرع الثاني: متركزات السياسة المتوسطية المتجددة 28

المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأوروبية المتوسطية 30
الفرع الأول: أبعاد و مجالات الشراكة الأوروبية المتوسطية..... 33
الفرع الثاني: أهم المؤتمرات التي لحقت مؤتمر برشلونة 36
الفصل الثاني: محتوى البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية 44
المبحث الأول: العلاقات التجارية الأورو-مغاربية 45
المطلب الأول: واقع العلاقات التجارية الأورو-مغاربية..... 45
الفرع الأول: حرية حركة السلع..... 49
الفرع الثاني: حقوق التأسيس و الخدمات 53
الفرع الثالث: حرية المدفوعات و رأس المال..... 55
المطلب الثاني:واقع العلاقات المالية الأورو-مغربية 57
الفرع الأول:اليت التعاون المالي الأورومغربي 58
الفرع الثاني:محتوى المساعدات المالية المغربية..... 63
المطلب الثالث: واقع التعاون الاقتصادي 67
الفرع الأول: تحديد مجالات التعاون الاقتصادي 67
الفرع الثاني: الميادين الأساسية للتعاون الاقتصادي..... 68
المبحث الثاني: صعوبت و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو- مغاربية..... 72
المطلب الأول: الآثار المترتبة عن الشراكة الأورو-مغاربية 72
الفرع الأول: الآثار الإيجابية 72
الفرع الثاني: الآثار السلبية 74
المطلب الثاني: انعكاسات اتفاقية الشراكة على الدول المغربية..... 76
الفرع الأول: انعكاست التحرر التجاري 76
الفرع الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي..... 79
الفرع الثالث: انعكاسات التعاون المالي..... 80

المطلب الثالث: الأبعاد السياسة الاقتصادية الأوروبية..... 81
الفرع الأول: البعد السياسي 81
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي 82
الفصل الثالث :واقع و آفاق العلاقات الأوروبية المغربية..... 87
المبحث الأول: تقييم تجرب الدول المغاربية في إطار الشراكة 88
المطلب الأول: التجربة الجزائرية..... 88
الفرع الأول: تقييم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية 89
الفرع الثاني: تحديد نقاط القوة و الضعف لاقتصاد الجزائر 90
المطلب الثاني: التجربة التونسية..... 92
الفرع الأول: تقييم المؤشرات الاقتصادية التونسية 98
الفرع الثاني: تحديد نقاط القوة و الضعف للاقتصاد التونسي..... 94
الفرع الثالث: آثار الشراكة التونسية الأوروبية..... 96
المطلب الثالث: التجربة المغربية..... 97
الفرع الأول: تقييم المؤشرات الاقتصادية المغربية 97
الفرع الثاني: نقط القوة و الضعف الاقتصاد المغرب 99
الفرع الثالث: تحديت اقتصاد المغرب في إطار الشراكة 100
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الأوروبية المغربية..... 102
المطلب الأول: شروط نجاح الشراكة الأوروومغاربية..... 103
الفرع الأول: استقرار الاقتصاد الكلي 105
الفرع الثاني: الانضباط المالي 109
الفرع الثالث: إطار عملى تنظيمي ملائم 107
المطلب الثاني: معوقات تنفيذ الشراكة الأورومغربية 108

الفرع الأول: العراقيل المرتبطة بتباين مستويات التنمية بين الدول الأوروبية و الدول المغاربية.....108
الفرع الثاني: العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي و الفلاحي في الدول المغاربية 109
الفرع الثالث: العلاقات المغاربية الأمريكية 111
المطلب الثالث: السيناريوهت المستقبلية للعلاقات الأوروبية المغربية 113
الفرع الأول: سيناريو النجاح 113
الفرع الثاني: سيناريو الإخفاق 115
الفرع الثالث: السيناريو الاتجاهي 116
الخاتمة.....**120**
قائمة المراجع **124**

مـلخص مذكرة الماستر

يعتبر موضوع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو موضوع واسع ، يتطلب الكثير من البحوث والدراسات لتحليل آثاره وانعكاساته على الاقتصاديات المغاربية، غير أن الحكم على الآثار المترتبة يعتبر أمرا مبكرا ، لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليست احتمالية منها مدى التزام الدول بإعادة هيكلة النشاط الإقتصادي الوطني على أساس التخصص والميزة النسبية، تأهيل المؤسسات الوطنية ،توفير المناخ الاستثماري الملائم ، قناعة المستهلكين بتفضيل المنتوج المحلي على المنتوج المستورد ، قدرة المنتجين على مواجهة المنافسة بالداخل والخارج وغيرها من الاعتبارات الحقيقية.

الكلمات المفتاحية:

1/. العلاقات 2/ **رهانات** 3/ الأورو–مغاربية 4/ اتفاقية 5/ **واقع و آفاق** 6/ الاقتصادية

Abstract of The master thesis

The issue of partnership with the European Union is a broad topic that requires a lot of research and studies to analyze its effects and repercussions on the Maghreb economies. However, judging the effects is considered premature, because it depends on actual, not potential, considerations, including the extent to which countries are committed to restructuring national economic activity on the basis of Specialization and comparative advantage, qualification of national institutions, provision of an appropriate investment climate, consumers' conviction to prefer the local product over the imported one, the ability of producers to face competition at home and abroad, and other real considerations.

key words:

1/. Relationships 2/. 3/bets. Euro-Maghreb 4/. Agreement 5/. Reality and prospects 6/ Economic